وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

خير الدين باشا التونسي وإصلاحاته

1820م –1890م

مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

–اعداد الطالبة :

– خديجة محمدي

– اشراف الأستاذ:

د/ عيسى بوقرين

السنة الجامعية : 2022 – 2023

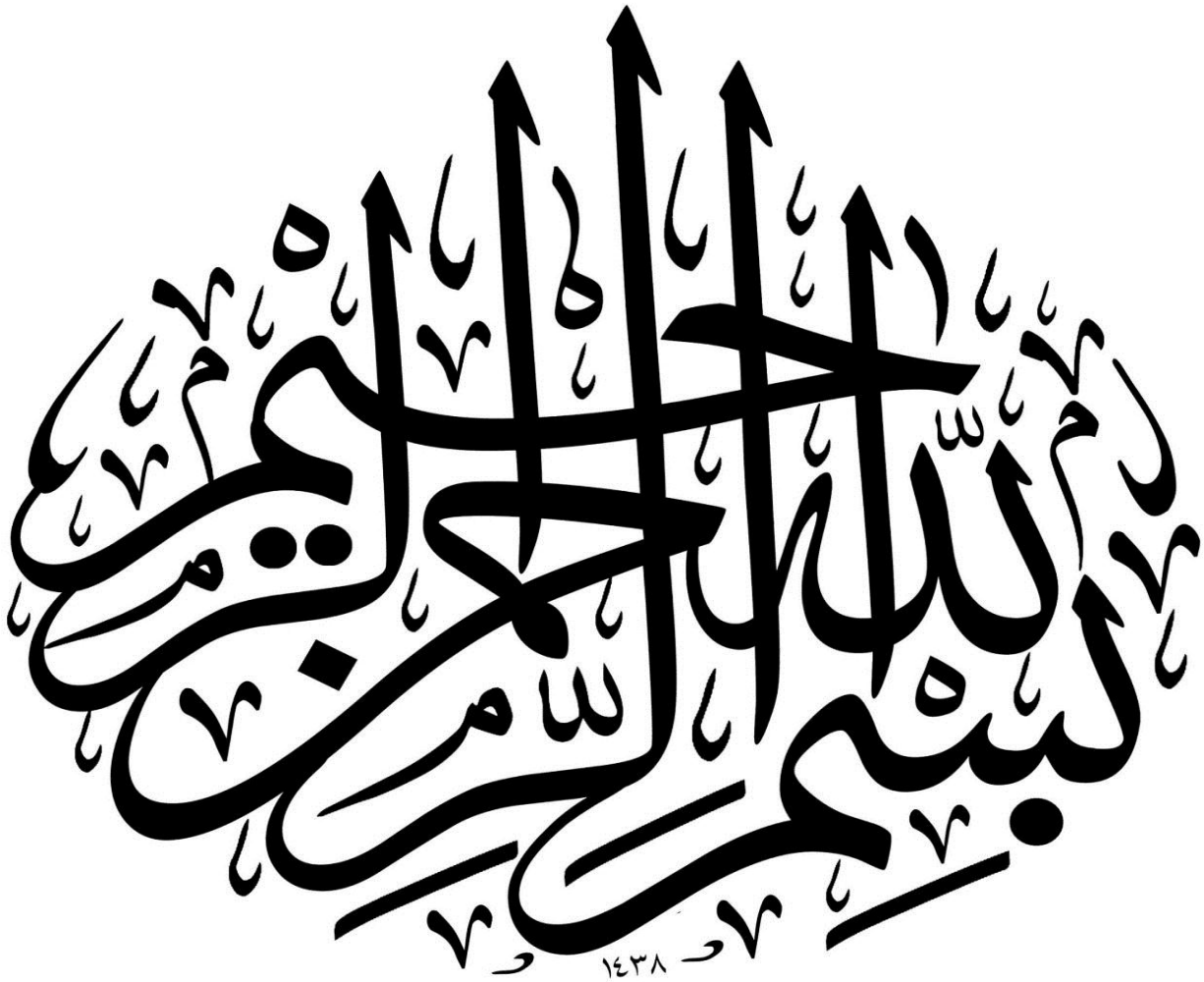
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الـشكـر و الـتقـديـر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين الحمد لله الذي اعاننا على اتمام هذا العمل ولا يسعنا الا ان نسجد لله شاكرين حامدين توفيقه لنا و بكل عبارات التقدير والاحترام وكلمات الشكر والعرفان اقدم شكري الخاص الى اساتنا الذين لم يبخلوا طوال مسيرتنا وكل الشكر والتقدير الى استاذنا المشرف **بوقرين عيسى** الذي رافقنا طوال انجازنا لمذكرتنا له منا فائق التقدير والاحترام والى كل الاساتذة الذين تعلمنا على يدهم من المرحلة الابتدائية الى المرحلة الجامعية جزاهم الله كل خير كما نشكر زميلاتنا في الدراسة وصديقاتنا في الحياه الذين كانت معرفتهم خير المعرف وكل دفعه 2022/2023 جزاكم الله كل خير الجزاء على الدعم الذي دعمتموه لنا

ا هـد ا ء

الحمـد للـه و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى و أهله

و من وفى أما بعد الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة

في مسيرتي الدراسية بمذكرتتي،هذه ثمرة الجهد و النجاح

بفضله تعالى مهداة إلى روح

والدي الطاهرة رحمه الله و إلى والدتي حفظها الله و رعاها و

أدامها نورا لدربي، إلى كل عائلتي الكريمة،

إلى إخوتي أحمد ،سفيان، سارة ،سندس ، وسيرين

حفظهم الله

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى قسم التاريخ

و أخص بالذكر أساتذتي الذين كانوا سندا لنا طوال هذه السنوات

إلى كل من لهم أثر على حياتي

و إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم قلمي

محمدي خديجة

قائمة المختصرات

الكلمة	اختصارها
الصفحة	ص
الطبعة	ط
الجزء	ج
تحقيق	تح
تعريب	تع

مقدمة

بعد إلحاق تونس بالدولة العثمانية سنة 1754م. ودخولها تحت الحكم العثماني، فسرعان ما تسلمت الأسرة الحسينية مقاليد الحكم، ليبدأ بذلك حكم الدايات بحيث أصبح نظام الحكم متوارث بين ذكور الأسرة الحسينية، وقد شهدت هاته الفترة مجموعة من العقبات وفي ظل تعاظم الأخطار الخارجية والمؤاخذات التي لوحظت على الوزراء الداخليين في بلاط الحكم.

ان الأوضاع السياسية بالبلاد التونسية في ظل الخلافة العثمانية خلال القرن 19م بالتراجع والتأزم والتقهقر ، أمام تزايد الأطماع الخارجية واستفحال الفساد الداخلي، وأصبحت البلاد التونسية مهددة بخطر نمو التكالب الاستعماري لبسط الهيمنة على أراضي الايالة العثمانية ولانقضاض على العالم العربي الاسلامي.

وفي ظل هذه مرحلة التي تميزت بالتحديات التي تنذر بالاستقرار السياسي في كل أنحاء الدولة العثمانية عامة والبلاد التونسية خاصة، انبثقت عدة حركات إصلاحية تحديثية ميزتها بروز شخصيات سياسية والتي كان من روادها خير الدين باشا الذي تبنى نهجا إصلاحيا سياسيا يدعو لضرورة الإصلاح والدخول في معترك الحضارة الغربية لبعث الحضارة الإسلامية العربية.

لعب خير الدين باشا دورا فاعلا في ريادة الأعمال و السياسة كتيار مناهض للأزمات السياسية الداخلية والأطماع الخارجية في قرن شهد العديد من التحولات العصيبة، وعمل على بعث الروح الإسلامية لمواجهة أفكار وقوات الحضارة الغربية.

وكل هاته الأحداث أدت إلى بروز دعوة سياسية تزعمها مجموعة من المصلحين بالدعوة إلى إصلاح الأوضاع الداخلية والخارجية للبلاد التونسية، وساعد هذا في ظهور الحركة الإصلاحية التونسية.

أسباب اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع وليد صدفة، بل راجع إلى جملة من العوامل دفعتنا لاختياره:

أسباب ذاتية: تمثلت في الميول الشخصي والفضول قصد التعرف على شخصية المفكر خيرالدين التونسي وهو يمثل جزء مهم من تاريخ تونس الحديث ويجسد الحركة الاصلاحية فيها حيث لعب الدور الفعال في بعث روح الاصلاح في هذه الفترة، و لسعينا لإثراء المكتبة الجامعية ببحث شغل أهم

فترة في تاريخ تونس الحديثة والرغبة في التذكير بمنجزات رجل الدولة خير الدين التي ظلت كثيرا طي النسيان، كما أن ذكره نادرا رغم مرجعيته في كثير من أعمال رواد الحركات التحريرية في المغرب العربي التحديثية.

أسباب موضوعية:

- اثراء المكتبة ببحوث علمية خاصة بتاريخ تونس.
- تسليط الأضواء على فترة من فترات تونس.

حدود الدراسة:

إن الفترة الزمنية التي تطرقنا لها في هذه الدراسة يرجع امتدادها إلى ما بين سنتي 1820م و 1890م بحيث أن الحدث الأول يتعلق بالسنة المرجحة لميلاد خير الدين باشا حسب بعض الدراسات العلمية وعلى اختلاف المصادر الموثوقة في تحديد ذلك، بينما الحدث الثاني فيمثل سنة وفاته.

كما أن الفترة أشرنا لها غنية وحافلة بالتغيرات السياسية التي طرأت في عهد المصلح التحديثي خير الدين شهدت من خلالها تونس تغيرات كبرى في شتى الميادين خصوصا في علاقاتها مع أوروبا ، و في هذه المرحلة من حكم خير الدين صدرت وثيقة عهد الأمان 1857م الذي يعتبر أول دستور تونسي الذي منح التونسيين حقوقهم الأساسية في الأمن على أرواحهم وأملاكهم وأعراضهم، وفي هذه الفترة عين خير الدين وزيرا للحربية واصبح مقاوما للحكم الاستبدادي وحريصا على إقامة العد ، وشهدت كذلك دستور 1861م في عهد محمد الصادق الباي الذي يتضمن تنظيم الحياة السياسية في تونس خاصة بعد مرحلة تولي خير الدين للوزارة الكبرى كانت نهضته مقاومة للنظام الاستبدادي.

الإشكالية:

إن نقطة البحث الاساسية التي انطلقنا منها في موضوعنا هذا هي محاولة إبراز دعم الحركة الاصلاحية

في تغير الوضع التونسي وتسليط الضوء على أهم الرواد المصلحين في هاته الفترة 1850م-1881م وتمحورت الاشكالية كما يلي:

- شهدت تونس إصلاحات مست معظم الميادين وعليه فما هي العوامل الرئيسية لظهورها؟،ومن هم أبرز منظريها؟
- هل يعتبر مؤلفه " أقوام المسالك في معرفة أحوال الممالك " إدراك لواقع مجتمعه وما عاناه أم نتيجة انبهار بما عاينه من تحضر أوروبي؟

وتتفرع عن هذا الإشكال مجموعة من التساؤلات الفرعية جاءت كما يلي:

- كيف كانت أوضاع تونس قبيل فترة الإصلاحات؟
- فيما تمثلت هاته الإصلاحات؟
- من هم أبرز الرواد المصلحين في تونس خلال هاته الفترة؟ الى أي مدى ساهمت الحركة الإصلاحية في النهوض بالبلاد التونسية؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

هدفنا من هذه الدراسة هي تبيان أهمية هذا الموضوع كونه يعالج موضوعا من موضوعات التراجم في تاريخ الايالة التونسية خلال الفترة الحديثة والمعاصرة وتناول دراسة عن جهود أحد الأيقونات البارزة في مسار الحركة الإصلاحية التحديثية السياسية التونسية، وهي الشخصية الفذة خير الدين باشا التونسي الذي برز في فترة شهدت تكالب استعماري خلال المنتصف الثاني من القرن 19م، وهي الفترة الحاسمة و الحساسة لا يمكن للباحث إهمالها ميزتها نهضة أوروبية في شتى الميادين مقابل ركود سياسي بالبلاد التونسية خاصة وبلدان العالم الإسلامي عامة وفي ظل هذه الظروف برزت حركات إصلاحية داعية لضرورة الإصلاح والتجديد والدخول في معترك الحضارة الإسلامية و التي كان من زعمائها خير الدين الذي نادى بالعدل والإصلاح.

المنهج المتبع:

أما فيما يخص المنهج الذي ارتأينا أن نتبعه في موضوع الدراسة حاولنا أن نستغل من المناهج ما يخدم موضوعنا، لذلك كان اعتمدنا على المنهج التاريخي كونه الأنسب لدراسة هكذا موضوع

وبالإضافة أن طبيعة الموضوع فرضته علينا في تتبع حياة خير الدين باشا وذكر خصاله وكل ما قام به من إصلاحات سياسية، إضافة الى توظيفنا لآلية الوصف خاصة في الفصل الأول في وصف شخصية خير الدين التونسي وما ميزها وما الى ذلك؛ زد على ذلك تخلل موضوعنا التقييم، حيث تم توظيفه في تقييم شخصية خير الدين معتمدين في ذلك على أراء من عاصروه.

خطة الدراسة :

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات سابقة الذكر قسمنا دراستنا إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية أولا الفصل التمهيدي خصصناه للحديث عن أوضاع تونس العثمانية خلال القرن 19م تناولنا فيه الأوضاع السياسية والاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والثقافية.

ثانيا الفصل الأول تطرقنا فيه إلى سيرة خير الدين التونسي من ولادته 1820م والأعمال التي قام بيها إلى غاية وفاته 1890م وتطرقنا فيه بمختصر إلى مميزاته والمناصب التي اعتلاها في تلك الفترة و مكانته بالنسبة للحكام، الفصل الثاني تناولنا فيه الأوضاع في عهد خير الدين تونسي التي تمثلت في الأوضاع السياسية والثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية.

والفصل الثاني تحدثنا فيه عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في عهد خير الدين باشا، أما الفصل الثالث تكلمنا عن الإصلاحات التي قام بها خير الدين تونسي التي تمثلت في الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية كما تطرقنا أيضا الى إصلاحات خير الدين بين النجاح والفشل و الأسباب التي أدت الى فشل الحركة الإصلاحية، وأخيرا تقييم اصلاحات خير الدين باشا.

التعريف بمصادر ومراجع الدراسة :

اعتمدنا في موضوعنا هذا على مجموعة مهمة من المصادر العربية منها

1-كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك لخير الدين باشا وأفادنا في التعريف على شخصية الكاتب، كما أفادنا في معرفة الظروف التي كانت تعيشيها تونس آنذاك.

2- كتاب صفوة الاعتبار بمستودع الانصار والاقطار لمحمد بيرم الخامس اعتمدنا عليه في الفصل الثاني عن الأوضاع السائدة في عهد خير الدين باشا، كما اعتمدنا كذلك على كتاب الإصلاح واليته

عند العنابي وخير الدين التونسي جلال القرن التاسع عشر لفريد حاجي الذي اعتمدنا عليه في الفصل الثالث عن الإصلاحات التي قام بيها خير الدين باشا.

الدراسات السابقة

أما في الدراسات السابقة فقد اعتمادنا مجموعة من الدراسات السابقة مهدت الطريق لفهم الموضوع بشكل مفصل نذكر منها:

1-سهام الشايب بعنوان: "الفكر الإصلاحي خير الدين التونسي 1810م1889-م"، جامعة الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر 2013م2014م .

2- ليلى بلحاج وعبري حايب بعنوان: "الازمة الدلالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي 1859م1883-م، رسالة الدكتوراه جامعة الجلال بنعامة، خميس مليانة، 2015م2016 م.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من الصعوبات والعراقيل حيث واجهة مجموعة من الصعوبات و نذكر منها ما يلي:

1- الصعوبة في إيجاد عنوان حيث تم تغيير العنوان الاول بسبب عدم وجود مصادر ومراجع كافية لتمام مذكرة والذي بدوره سبب لي ضيق في الوقت.

2- كثرة المعلومات الذي سبب لي الصعوبة والخلط في تنسيق المعلومات وجمعها.

الفصل التمهيدي: أوضاع تونس بداية القرن 19م.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والاقتصادية

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية والثقافية

شهدت البلاد التونسية منذ بداية القرن التاسع عشر اهتماما أوربيا متزايدا للتوغل الاقتصادي بها، وتسبب ذلك تدريجيا في تأزم الحالة الداخلية، مما جعل الدولة التونسية تتخذ تدابير إصلاحية لمواجهة الأزمة، والحد من التوغل الأجنبي إلا أن فرنسا استطاعت إغراق تونس بالقروض المجحفة وفرض حمايتها عليها سنة 1882م.

إن الحركة الإصلاحية جاءت من خلال هذا القرن في تونس هذا ما ساعد من تطور البلاد بفضل أفكار روادها المصلحين السياسيين، أبرزهم خير الدين باشا التونسي، وقد شملت شتى الميادين وجاءت عن طريق عدة عوامل خارجية وأوضاع داخلية متدهورة كانت تعيشها تونس في هذا القرن العصيب، فأصبحت هذه الظروف قوة ضاغطة من أجل التوجه نحو طريق التغيير وإصلاح الأوضاع المتأزمة، السياسية كانت أم الاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية، لذلك قاموا بايات تونس بجهود جبارة لتحقيق الأمن والاستقرار من خلال الإصلاحات التي اتبعوها للنهوض بالبلاد والانفراد بالحكم لأنفسهم، ، وتبقى التساؤلات المطروحة حول أحوال تونس خلال هذا القرن؟ .

المبحث الأول : الاوضاع السياسية والاقتصادية:

أولا : الأوضاع السياسية في تونس:

حافظ نظام البايات على طابعه التقليدي واعتمد على المماليك الذين سيطروا على أهم المناصب العسكرية والسياسية مثل مصطفى خزندار،[1] في حين تم استبعاد الأهالي بما في ذلك الأعيان وقد استغل هؤلاء المماليك مناصبهم للاثراء على حساب السكان والبلاد، كل ذلك أوجد قطيعة بين السلطة والأهالي احتدت في عهد محمد الصادق باي[2] (1882م-1859م) بسبب سياسته الجبائية المجحفة مثلما حصل سنة 1864م عندما اندلعت الانتفاضة الكبرى بقيادة علي بن غذاهم التي

[1] **مُصْطَفَى خَزْنَدَار**، اسمه الحقيقي هو جيورجيوس سترافلاكيس سياسي تونسي من أصل يوناني، ولد عام 1817 بقردميلة بجزيرة خيوس وتوفي في 26 جويلية 1878 بمدينة تونس. زين العابدون شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 138 (أنظر الملحق 02 ص82)

[2] **صادق باي**، اعتلى العرش بعد وفاة أخيه محمد باي (1859- 1881م)، وعلى عهده أصبح خير الدين وزيرا أكبر كما وقع معاهدة باردو 6 التي فرضت فرنسا من خلالها الحماية على تونس.، أبو عبد الله محمد بن عثمان السنوسي، مسامرات الظريف بحسن التعريف، ج،: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار بوسلامة، تونس، ص 64- 85.

اعلنتها القبائل وشاركت فيها منطقة الساحل على اثر قرار مضاعفة ضريبة المجبي وقد واجه البايليك هذه الانتفاضة بقمع وتنكيل شديدين مما زاد في تفاقم أزمة البلاد كما تجلت الأزمة السياسية من خلال تزايد تدخل قناصل الدول الأوروبية خاصة فرنسا، انجلترا وايطاليا في شؤون الإيالة عبر الضغط على الباي لاتخاذ إجراءات تخدم مصالح دولهم ورعاياها بتونس أمام هذه الأزمة الشاملة وتزايد التدخل الأجنبي تعددت محاولات الإصلاح بتونس.[1]

وقد كانت الأوضاع السياسية والإدارية التونسية تعم فيها كثيرا من الفوضى تضرب أطنابها في كل مكان في الاقتصاد والسياسة والتجارة ،والإدارة وليس ثمة من يحاسب أو يعاقب، ومن يستطيع أن يفعل مثل ذلك طالما أن (البايات) أنفسهم كانوا من أكبر المشجعين على هذه الفوضى بسلوكهم السياسي والإداري فقد دأب هؤلاء على عقد اتفاقات بالتراضي مع قبائل البدو العاصية والمستعصية في الصحراء قضت بإطلاق يد هؤلاء في الأماكن البعيدة عن العاصمة، وهي مركز الحكم في الدولة فما كان من البدو، والحال هذه إلا أن عاثوا فساداً في تلك الأماكن التي تطالها يد الدولة ولم تكن قوات (الباي) تتحرك لمواجهة البدو إلا بعد أن يصبح خطرهم داهما، أو على مقربة من العاصمة تونس هذا لا شيء؛ أما الشيء الآخر فيتمثل في ذلك الشلل الذي أصيب به الباي التونسي، خاصة بعد احتلال فرنسا للجزائر عام 1830م فلئن كان الباي يتبع السلطنة العثمانية ويواليها، غير أن تبعيته وموالاته لها كانتا شكليتين وغير ملزمتين في الكثير من الأحيان فقد انحصرت هذه التبعية في مد السلطنة بأعداد من الجنود في الحروب التي كانت تخوضها كما في إغداق الهدايا على السلطان العثماني ليغض الطرف عما هو قائم في تونس وكثيراً ما كان العثمانيون يغضون الطرف من تلقاء أنفسهم نظراً لبعد تونس عن مركز السلطنة من ناحية ومن أخرى نتيجة انشغال هذه الأخيرة بحروبها المتلاحقة وعلى أساس من هذا فإن السلطنة لم تكن تتدخل في الديار التابعة للباي إلا في حال واحدة وهي تعرضه لمضايقات دولية أو إقليمية فعند هذا الحد كانت السلطنة تتدخل لوضع حد لهذه المضايقات من خلال إرسال مندوب سام من قبلها إلى تونس للإشراف بنفسه على خروج تلك البلاد أو خروج الباي تحديداً، من الأزمة التي يمر بها قد شهد ميدان الشريعة خلال القرن 19م تأثرا

[1] زهير الزوادي، **الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية**، ط1 ، دار الطليعة للنشر، تونس 2005 م، ص52

بالتشريعات الغربية بسبب تغير موازين القوى، وبرزت مدونات قانونية مختلفة ومتنوعة، وبهذا تحولت المدوّنات القانونية للبلدان العربية إلى نصوص قانونية غير متجانسة ومعقدة"، و"تحت الضغط الأخلاقي والسياسي المسلّط من الغرب، تقلصت المدونة القانونية الإسلامية بشكل ولهذا فإن تقلص نفوذ المدونة التشريعية الإسلامية كمدوّنة قانونية أثر مباشرة على فاعلين كبير اجتماعيين مهمين ومتنفذين وعلى مؤسسات عريقة مثل الفقيه والمفتي وشيخ الإسلام، وتقلص النفوذ هذا تواكب مع بروز مكثف لمؤسسة الدولة القومية ذات السيادة [1]فقد سعت الدولة جاهدة إلى احتكار الشأن الديني، فقد صارت الشريعة أداة الدولة، إذ لم يكن بالإمكان إخضاعها سوى للدولة الشريعة لم تعد تبلغ حتى تجسيدا تقريبيا لذاتها التاريخية فالقانون إذا هو آلية قوية من آليات الهندسة الاجتماعية ، وممارسة القانون في الحقبة الحديثة تعني أن تكون وكيلا للدولة ففي الدولة الحديثة تتدمج السياسة وسياسة الدولة مع القانون منتجة تقنية إيديولوجية وثقافة قويتين إلى جانب إنتاجها لأدوات قوية أخرى تُستغل في خدمة أغراض الدولة المتمثلة في صياغة وإعادة صياغة النظام الاجتماعي، الذي يعد الهابيتوس الخاص به هو بالضبط تلك الآلات التي تنتج المواطن ولهذا يُعد القانون عنصرا في الاستراتيجيات السياسية، خصوصا الاستراتيجيات الرامية إلى نسف الخيارات القديمة واستيلاد الجديدة[2]، وقد بدأت بعض الآراء تبرز على صفحات الرائد محيلة إلى اجتهادات قانونية عديدة، مثل إمكانية إلغاء القصاص أي الإعدام متأثرة بأطروحات قانونية أوروبية، حيث أنّه في بعض الممالك الأفرنجية أناسا كثيرون يسعون في إبطال القصاص الشرعي أعني الحكم على أهل الجزائر الثقيلة بالقت ل ذاهبين إلى أن الإنسان لبس له حق بقتل إنسان مثله وإن كان من أقبح المجرمين إذ يمكن أن يوضع في السجن مدة حياته أو ينفى من البلاد بالكلية ، ومن هنا يمكن لنا أن نتفهم تخوف رجال الدين من تركيز الإصلاحات، فمجلس الضبطية مثلا اعتمد آليات تحقيق واستجواب لم تقرها الشريعة ولم يُوجد لها أثر في الشرع مثل التعذيب وتشريح جثث الضحايا لمعرفة سبب الوفاة فتلك الإجراءات

[1] جون بول شارناي ، **روح الشريعة الإسلامية**، ترجمة: محمد الحاج ،سالم ، مركز نهوض للدراسات والنشر، بيروت، 2019، ص51

[2] وائل حلاق، **إصلاح الحداثة : الأخلاق والانسان الجديد في فلسفة طه عبد الرحمان**، ترجمة: عمرو عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2020، ص 284

وأساليب الاثبات والتحقيق الجنائي التي أدخلت حديثا وغير المشتقة أساسا من الفقه الإسلامي ، أثارت توجسا لدى أهل الشريعة فلا يمكن لنا فهم أزمة البلاد التونسية خلال القرن 19م بدون موضعتها ضمن إطار عالمي ارتكز أساسا على التنافس الاستعماري من أجل الهيمنة على الموارد ولهذا فإن سعي النفوذ الأوروبي لتحوير المنظومة التشريعية المحلية وتعويضها بمدونات قانونية أوروبية هدفه أساسا ترسيخ الهيمنة والنفوذ من خلال أهم الأدوات وأنجعها وهو أداة القانون والتشريعية، لكونه أداة إلزامية ولهذا فليس ثمة شك في أن القرن الذي امتد من عام 1826م إلى عام 1923م شهد تدميرا ضخما لمؤسسات الإسلام بمفهومها الشامل، إذ كانت البنى الاقتصادية والاجتماعية والدينية والقانونية والتعليمية قد دمرت [1] ، وقد كانت المنظومة المجتمعية قبل هذه الأزمة، أي قبل القرن 19م، تسعى أساسا إلى التكوين الأخلاقي للفرد من خلال عمل مجمل المؤسسات في المجتمع، عكس المنظومة الجديدة للدولة السيادية التي كانت تسعى أساسا إلى خلق فرد جديد يرى العالم من منظار الدولة الحديثة وشعبها ولهذا سعى الباي بعيد تأسيس المجالس إلى التذكير بأهمية الشريعة ودورها في تركيز القوانين والتنظيمات والدستور وعلاقة مقاصد الشريعة والكليات الشرعية بهذه القوانين، ففي خطاب الباي عند إعلان بدء العمل بالدستور نجده يقول: "**الشروع بالعمل بالقوانين التي جعلناها قبلوكم لها من حقوق السكان ومدارها حفظ الأعراض والأموال والأبدان والأديان** ".

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية

إعتمدت الدولة التونسية في مواردها على فرض الضرائب المتنوعة على السكان وخاصة بالبوادي وكانت تجبر الفلاحين على بيع منتجاتهم الأساسية بأثمان منخفضة للتجار وخاصة الأجانب الذين يصدرونها إلى أوربا كما خولت لهؤلاء التجار امتياز جلب المنتجات الأوربية واحتكار مداخيل الجمارك وقد أدت الضرائب المرتفعة من جهة، واحتكار منتجات الفلاحين، وتعرض الإنتاج الحرفي المحلي للمنافسة الخارجية إلى تضرر السكان بالبوادي والمدن، والقيام بانتفاضات كانت تنتهي بانسلاخ مناطق أو قبائل بأكملها عن السلطة المركزية، و اقدم المجتمع التونسي الريفي على مستجدات الزراعة الحديثة فقد بارت المواسم الزراعية وكان أن اشتدت وطأة الأزمة على أهل الريف

[1] وائل حلاق، المرجع السابق، ص17

بعد أن شرع الأوروبيون في تطعيم وتلقيح وتأصيل الأشجار المثمرة بحيث أصبحت تدر غلالاً وفيرة غير أن هذه الغلال لم تبق في قبضة التوانسة الذين رفضوا استبدال [1] أدواتهم البدائية بأدوات حديثة وإنما تحولت إلى أيدي الأجانب الذين كانوا أعرف من التوانسة في عمليات استثمار الأرض واستغلالها وتصدير الغلال إلى الخارج، وفي رأسها غلال زيت الزيتون حيث أنشأ الأوروبيون المعاصر البخارية الحديثة ووضعوا أيديهم على مجمل الإنتاج التونسي من الزيتون، واحتكروا التجارة إلى الخارج إلا القليل النادر من أهل البلاد ومما يذكر أن الحرف والصناعات البسيطة، وكانت وقتذاك عماد الإقتصاد التونسي، تلقت صفعة أليمة على يد الصناعة الأوروبية المتطورة فالتوانسة اشتهروا بصناعتهم لنوع من النسيج كانوا يطلقون عليه اسم (الشاشية) وهو كان مصدر رزق أساسي للكثيرين منهم رغم إن صناعته كانت تتم بالآلات القديمة فلما تقدمت الصناعة في أوروبة وكانت الآلات تدار بالبخار وتنتج نتاجاً كثيراً من الشاش هذا رخص سعره وأصيبت الصناعة في تونس بضربة قاضية حتى لم يبق من مصانعها التي تبلغ ألفاً غير ثلاثين ويضيف أحمد أمين قائلاً: "**وكان مما أضعف انجر عن تأزم الأوضاع السياسية داخل الأسرة الحسينية إلى تدهور اقتصاد الإيالة التونسية**" ويرجع هذا التدهور لأسباب داخلية ضعف شخصية بايات تونس ونهب وتحويل أموال البلاد من جهة ولأسباب خارجية تمثلت في التنافس الإستعماري الفرنسي والإيطالي من أجل الحصول على تونس وكذا حصولهم على إمتيازات مختلفة مكنتهم من إستغلال خيرات الاقتصاد التونسي في تلك الفترة .

تدهورت الصناعة في تونس نظرا للمنافسة الأوروبية، حيث أن صناعة الشاشية التي كانت من أهم موارد الرزق للسكان التونسيين وعماد الاقتصاد التونسي والتي اعتمدت على الأساليب القديمة، نجد أنها لقيت منافسة قوية من الصناعة الأوروبية المتطورة، هذا ما أضعف منتوج الشاش[2] كما يصف أحمد أمين الصناعة في تونس فيقول: «وأصيبت الصناعة في تونس بضربة قاضية، حتى لم يبق من مصانعها التي تبلغ ألفًا غير ثلاثين، وناهيك بما يجره ذلك من الفقر والخراب ؛ كما زاحمت «الجزمة» «البلغة» وقضت عليها ، واختل الميزان التجاري فكثر الوارد وقل الصادر، وتغلب الفرنسيون

[1] سمير أبو حمدان، **خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993م، ص17

[2] سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص18

والايطاليون على السوق وأمسكوا بزمامه[1] ّ، مما أثر سلبا على الوضعية الاقتصادية في تونس، فما هي أحوال انخفاض قيمة المنتجات التي تصدرها البلاد التونسية من حبوب وزيوت وشاشية وغيرها، وانتقال تجارة التصدير ونفعها إلى أيادي التجار الأوروبيين مما أدى إلى ارتفاع الواردات تعرض تونس لنزيف نقدي وانخفاض في العملة المحلية وصعوبات عانت منها خزينة البايلك التنافس الاقتصادي بين الدول الكبرى على تونس خاصة فرنسا وإيطاليا ورغبة كل منهما في احتلال تونس.

- ازداد نشاط الجاليات الأجنبية، وشرع البايات في استقدام الخبراء الأجانب ومنحهم عدد من الامتيازات للقيام بمشاريع مختلفة، ما جعل القناصل الفرنسيين يتدخلون لحماية مصالحهم كما كانت هذه الامتيازات الأجنبية تحد من سلطة الحكومة في تصريف الشؤون الداخلية وهي من أهم أسباب تدهور الأحوال الاقتصادية[2].
- انفتاح الاقتصاد التونسي، على المنتجات والتجار الأوروبيين مما تسبب في صعوبات تراجع العائدات المالية للإيالة بتعطل الموارد الخارجية التي كان يوفره لها الجهاد البحري في السابق، مما جعل الدولة تتوجه نحو الداخل بإثقال كاهل الرعايا بالضرائب .
- لجوء الإيالة إلى الاستدانة من السوق العالمية بواسطة أرلنجي[3] ، ذلك المغامر في الأمور المالية وشريك الوزير الأول مصطفى خزندار أكبر متسبب في ازدياد القروض التونسية ، فسارع ذلك بالبايلك إلى هاوية الإفلاس، فوضعت أمواله تحت وصاية اللجنة المالية العالمية التي تأسست سنة 1869م حيث قدرت ديون البلاد التونسية آنذاك بـ 125000000)[4] مائة وخمسة وعشرون مليون فرنك) وهذه اللجنة مقسمة إلى هيئتين: اللجنة التنفيذية تتألف من ثلاث أعضاء، يرأسها الوزير الأكبر، يساعده عضو تونسي ومتفقد مالية فرنسي يعينه الباي، وهي مكلفة بجباية

---

[1] أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، دار الكتاب العربي، لبنان1948 ص 149-150

[2] جمعة عليوي فرحات الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم مجلة الأستاذ، ، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881

[3] **أرلنجي Erlanger** شريك خير الدين التونسي في الوازة الأول ، أكبر صانعي القروض التونسية، والتي لم تكن تعود بالفائدة إلا على المفوضين التونسيين ومزودي الحكومة، وقلما كانت لصالح الدولة. وبذلك خضعت البلاد لوصاية اللجنة المالية العالمية في 1869 4م ، مما أجبر هذا الوضع الباي بإصدار عهد الأمان سنة 1857م ثم الدستور عام 1861م بعد ضغط الدول الأوروبية عليه لحماية رعاياها في الإيالة التونسية .

[4] محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس– من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال–**، تع، محمد شاوش، محمد عجينة، ط3 ، دار سراس للنشر، تونس، 1993 ، ص97

الضرائب المخصصة لتسديد الديون، وهي كذلك مالية لا قدرة للسلطة على مواجهتها بمثابة وزارة مالية لحكومة الباي.

لجنة المراقبة: تتألف من ستة أعضاء منتخبين (معينين) يمثلون مقرضي الحكومة التونسية موزعون بالتساوي (فرنسا) انجلترا إيطاليا) تقوم هذه الأخيرة بمراقبة كل العمليات التي تقوم بها اللجنة التنفيذية والتثبت فيها، والمصادقة عليها إن اقتضى الأمر (كان ذلك في عهد محمد الصادق باي)

مما سبق ذكره يمكننا أن نقول بأن المتضرر الوحيد من الأزمة الاقتصادية في تونس التي كانت نتيجة سوء تصرف البايات التونسيين ولجوئهم إلى الإستدانة من الدول الأوروبية ، هو الشعب وهذا ما أثر على تأزم الوضعية الاجتماعية في البلاد بسبب إثقال كاهل الرعية بالضرائب.[1]

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

أولا: الأوضاع الاجتماعية:

لقد كان سكان تونس يوم قدم إليها خير الدين يتوزعون بين المدينة والريف والصحراء أما عددهم الإجمالي فلم يكن يتجاوز المليون ونصف المليون نسمة وفي حين كان سكان المدن يقتصرون في معاشهم على الحرف البسيطة وعلى التجارة، كان سكان الريف مزارعين وفلاحين ويعيشون في عزلة تامة عما يدور خارج حدود قراهم ومزارعهم أما الأدوات التي استخدموها في زراعتهم فكانت شبيهة بتلك المستخدمة في القرون الوسطى لبدائيتها وقلة فعاليتها بينما اعتشت الفئة الثالثة، وتشكلت من البدو وأشباه البدو سكان المضارب والخيم على الحصاد ومساعدة أهل الريف في الزراعة لكن هؤلاء سرعان ما كانوا يلوذون بالفرار إلى عمق الصحراء عندما تتعرض البلاد لجفاف أو لزيادة الضرائب ونتيجة عدم انفتاح المجتمع.

إن تقهقر اقتصاد بلد ما يؤدي بطريقة مباشرة إلى تدهور الحالة الاجتماعية والثقافية، وهذا ما عانت منه البلاد التونسية في هذا القرن كان المجتمع التونسي عبارة عن مزيج من السكان، الذي تكون من البدو والبربر والأتراك والمماليك والزنوج، إضافة إلى اليهود والأندلسيون والأوروبيون وهو ما سنوضحه في النقاط الآتية:

[1] نفسه، ص97

- البدو : كانوا يعيشون ضمن قبائل متفرقة، يعرفون بسكان المضارب والخيم، تشتغل هذه الأخيرة
- على الحصاد والزراعة، وتلجأ إلى الصحراء عندما تتدهور حال البلاد ويفرض عليها الضرائب بكثرة.[1]
- الأتراك : تمثل الأقلية التركية وأقاربهم الطبقة الحاكمة في تونس[2]، تتمركز هذه الفئة في المدن وجلهم من كبار الأعيان وضباط الجيش الإنكشاري، كانت لهم نظرة احتقار لسكان البلاد الأصليين وكثيرا ما كانوا يتعدون على حقوقهم.

المماليك: وهم البيض الذين ولدوا في اليونان وجورجيا أو القوقاز وغيرها، تم اشترائهم في اسطنبول وفي غيرها في سن صغير وفي القرن 19م أصبح معظمهم وزراء الباي من أصل مملوكي مثل : مصطفى خزندار، خير الدين باشا حيث كانوا يتمتعون بمكانة مرموقة في الدولة وكانت الأراضي الأكثر خصوبة بين أيديهم.

الزنوج: نجدهم خاصة في الواحات، وينحدرون من العبيد الذين جلبوا من إفريقيا

السوداء، وغالبا ما يكونوا خدم لأسيادهم أو يكونوا مزارعون صغار ، وقد كان هؤلاء يباعون في الإيالة بأسعار متفاوتة وذلك يرتبط بدرجة التعليم والتربية .

اليهود: كانت تعيش هذه الفئة في المدن، اعتمدت في عيشها على ممارسة التجارة وخاصة تجارة الذهب والفضة وتنقسم هذه الفئة إلى طائفتين، طائفة اليهود التونسيين (الأغلبية) الذين جاؤوا إلى البلاد منذ القديم وطائفة اليهود (الأقلية) القادمون من أوروبا وأغلبيتهم لديهم جنسية ايطالية[3]

البربر : تركزت هذه الفئة في الجنوب الشرقي لتونس وتمكنت من إتقان اللغة العربية مما جعلهم يختلطون بالسكان الأصليين[4].

---

[1] سمير أبو حمدان، المرجع السابق، ص 17.

2 شايب قدادرة الحزب الشعب الجزائري (1934 (1954) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه الدولة في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2006 ص 3.

[3] محمد حسن جوهر، تونس– **شعوب العالم–**، دار المعارف بمصر، 1961 ، ص ص 79،80.

[4] نفسه،ص 57.

الأندلسيون: هم اللذين طردوا من الأندلس عن طريق حروب الاسترداد التي قام بها الاسبان والبرتغاليين نحو سواحل شمال إفريقيا، اشتغل معظمهم في الفلاحة كغرس أشجار الكرم والصناعة والحرف منها صناعة الشاشية وحرفة الجلود والسياحة والموسيقي.

الأوروبيون: تتمثل هذه الفئة من تجار فرنسيين ،انجليزيين ايطاليين، مالطيين صقليين"، اختلطوا هؤلاء بسكان تونس ومنهم من أتقن اللغة العربية هذا فيما يخص العناصر التي تكون منها المجتمع التونسي ومن هنا نطرح تساؤلنا، كيف كانت الوضعية الاجتماعية والثقافية في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر .

شهدت الإيالة حالة تأزم كان يعيشها السكان بسبب زيادة الضرائب مما أدى إلى انفجار ثورات اجتماعية، بلغت ذروتها سنة 1864م مع ثورة علي بن غداهم ، انتشار المجاعة والأوبئة مثل وباء الطاعون والكوليرا مما تسبب هذا المرض في قتل خمس الأهالي التونسيين ونجد بن أبي الضياف يصف مرض الكوليرا فيقول: " **ظهر في المملكة التونسية مرض وبائي يعبر عنه في أرض الحجاز بالريح الأصفر، وأصله من أمراض الهند، وعبر عنه في بلادنا بالكوليرة ، وتلقى هذا الاسم من أطباء الافرنج، وصورته والعياذ بالله، يصيب الإنسان إسهال وقيء، فيصفر له ويسود ويموت في ساعات أو قليل من الأيام**"

كما عرفت تونس خلال هذا الفترة علاقات متوترة مع أوروبا أثرت على عدة مستويات وخاصة الاجتماعية وتصور لنا كتب الرحالة حالة البلاد سنة 1845م: إن البلاد في حالة يرثى لها من التعاسة بسبب التكالب الجنوني للباي على تجهيز جيش عظيم على النمط الفرنسي، هناك قرى بأسرها غدت خالية من أهلها، وحقول تنتج التبغ أضحت جدباء منذ أن صار هذا المحصول يخضع لقانون الاحتكار، وهناك مراسي لا يستهان بها شلت حركتها بالإضافة إلى تدهور الحالة الاجتماعية.

ثانيا : الأوضاع الثقافية

حسب ما تشير إليه المراجع التاريخية[1]، بأن الحياة التعليمية في تونس خلال القرن 19م كانت تعيش مرحلة ضعف وانحطاط، حيث كانت تقتصر على البنية التقليدية للتعليم والتي تتمثل في الكتاتيب، و يمكننا القول بأن الحياة الاجتماعية للإيالة عرفت امتزاجا سكاني وتفاوتا طبقي واضحا، مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة بسبب سياسة البايات الظالمة بإثقالها كاهل السكان بالضرائب ظننا منهم أن هذا سيعوض خزينة الدولة ونتيجة لذلك تأزمت الأوضاع الثقافية نظرا لعدم الاهتمام بالجانب التعليمي ونستنتج من كل هذه الظروف الطبيعة والبشرية، أنها كانت كفيلة بجعل البلاد التونسية منخورة القوى في جميع المجالات، فلولا المفاسد السياسية وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية لما دعت الضرورة للإصلاح التعليم والتي تتمثل في الكتاتيب، التي لعبت دور المدارس والجامعات آنذاك، ويتلقى فيها الطالب شيئا من القرآن والحديث والنحو والصرف والفقه واللغة، كما يصفها أحمد أمين قائلا: "**الحياة العلمية فيها أشبه بما كان في مصر قبيل عهد محمد علي، كتاتيب بدائية منتشرة في القرى والمدن غايتها تحفيظ القرآن، وقلما يبلغون هذه الغاية، ويستطيع التلميذ بفضل مناهج الدراسة فيها أن يقضي عشر سنين وأكثر من غير أن يحسن القراءة والكتابة، وكل ما يبلغه النجيب منهم أن يحفظ القرآن أو بعضه وعلى رأس هذه الكتاتيب جامع الزيتونة، وهو صورة مصغرة من الأزهر في ذلك العهد، تقرأ فيه علوم الدين من تفسير وحديث وفقه وعقائد، وعلوم اللغة من نحو وصرف ومعان وبيان في كتب مقررة، لها متون وشروح وحواش وجزء كبير من السكان بدو لا يعرفون من الإسلام إلا الشهادتين، ولا يصل إليهم شيء من علم إلا في بعض أماكن أنشأ فيها الصوفية زوايا تعلم الناس شيئا من الدين، والجاليات الأجنبية من فرنسية وايطالية وإنجليزية مدارس تعلم أبناء البلاد اللغات**

[1] مجموعة من الباحثين :المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق، الهادي التيمومي، وزارة الثقافة **المجمع التونسي للعلوم و الآداب وللفنون**، بيت الحكمة، قرطاج، ص 383 ،382

والجغرافية والتاريخ والحساب والجبر والهندسة، فتخرج من هم أقدر على فهم الحياة، فإذا انغمسوا فيها تحولت مالية البلاد إلى أيديهم"[1]

يمكننا القول بأن الحياة الاجتماعية للإيالة عرفت امتزاجا سكاني وتفاوتا طبقي واضحا، مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة بسبب سياسة البايات الظالمة بإثقالها كاهل السكان بالضرائب ظننا منهم أن هذا سيعوض خزينة الدولة ونتيجة لذلك تأزمت الأوضاع الثقافية نظرا لعدم الاهتمام بالجانب التعليمي ونستنتج من كل هذه الظروف الطبيعة والبشرية، أنها كانت كفيلة بجعل البلاد التونسية منخورة القوى في جميع المجالات، فلولا المفاسد السياسية وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية .

[1] أحمد أمين، المرجع السابق، ص148

الفصل الأول: خير الدين باشا التونسي مولده ونشأته

المبحث الأول: المولد والنشأة

المبحث الثاني: تدرجه في المنصب

المبحث الثالث: عهد خير الدين التونسي

المبحث الرابع: مكانته بالنسبة للحكام

واجهت الإيالة التونسية منذ بداية القرن التاسع عشر مثلها مثل بقية مناطق العالم الإسلامي أخطار التحديات الأوروبية بسبب ما أصبحت تشهده من تأخر بالمقارنة مع ما كانت تعيشه أوروبا من تقدم ونهضة على جميع الأصعدة، حيث مثلت التحديات الأوروبية إلى جانب عوامل أخرى داخلية عاملا مساعدا لظهور مبادرات إصلاحية في عدة بقاع من العالم الإسلامي ومنها مصر في عهد محمد علي باشا والدولة العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد الأول.

وكان لبروز تيار إصلاحي داخل البلاط الحسيني وفي أوساط العلماء المتنورين في تونس الدور في تجسيد بعض الأفكار الإصلاحية الهادفة إلى النهوض بالأمة الإسلامية كل هذه العوامل أدت إلى بروز دعوة سياسية ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزعمها مجموعة من المصلحين تهدف إلى إصلاح الأوضاع الداخلية والخارجية للإيالة التونسية وساعد هذا على ظهور حركة إصلاحية بتونس، ولهذه الحركة أهمية في التاريخ التونسي خاصة والعربي الإسلامي عامة، وهو ما حفزنا على محاولة التعرف على ابرز مؤسس للحركة الإصلاحية خير الدين التونسي .

فمن هو خير الدين التونسي؟

- وما طبيعة البيئة التي نشأ فيها؟ وما هي أهم الوظائف والمهام التي تقلدها في البلاد التونسية؟
- ما أهمية كتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك خلال القرن التاسع عشر؟

المبحث الأول: المولد والنشأة:

أولا: لمحة عن خير الدين التونسي:

لما فتح خير الدين التونسي عيناه وجد نفسه وحيدا بغير أم ولا أب ولا أسرة يحيا في كنفها، لكن وجد نفسه في أحد البيوت العريقة في الأستالنة، وهو بيت تحسين بك نقيب من إشراف المدينة، وعلى الرغم انه كان عبدا مملوكا، إلا أن المعاملة الحسنة التي كان يلقاها في ذلك البيت أنسته الكثير من ، غربته من ومعاناته[1] .

لكن سرعان ما تغيرت الأمور الى عالم أخر، انتقل من تحسين بك، الى بيت أخر في تونس، حيث تم عرضه للبيع من رجل تونسي قدم الى الأستانة لهذا الغرض، وراح كما وصف احمد أمين الواقعة: **"يفحصه كما يفحص السلع، ويصعد فيه النظر ويصوب فيه النظر من فوقه الى قدمه[2]"** اشتهر خير الدين التونسي بأبي النهضة التونسية الحديثة، وليس ذلك بكثير على هذا الرجل، كانت النهضة شغله الشاغل، فالرجل الذي بدأ حياته مملوكا في حياته، قد كان خير الدين في ذلك كله يصدر عن نظرة متطورة الى الواقع الذي كانت ترزح تحته المجتمعات العربية الإسلامية العامة والمجتمع التونسي بوجه خاص، فالرجل شاهد بأم عينه مدى التطور الذي حققه الغرب بعد زيارات مختلفة الى عواصمه وقد تميز خير الدين التونسي عن غيره من رجالات النهضة في القرن 19م انه جمع بين شخصية المفكر ورجل السياسة، الأمر الذي جعله صاحب تجربة فريدة بين مختلف التجارب التي خاضها غيره من رجال الاصلاح في المنطقة العربية الإسلامية والمواقع السياسية التي تغلب فيها، مكنته من أن يحقق بعض أفكاره الإصلاحية حملها من كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك[3].

---

[1] خير الدين الزركلي، الأعلام-قاموس تراجم الأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمريون والمستشرقون-،ج 2،ط 1، دار العلم، 2002، ص 222.

[2] محمد أمين ، المرجع السابق، ص146 .

[3] سمير أبو حمدان ، المرجع السابق، ص ص 5-6.

ثانيا: نشأة خير الدين التونسي:

ثمة صعوبة كبيرة في ترجمة وافية لخير الدين التونسي تحيط بجمل نشاطاته ومراحل حياته، وعلى الرغم من هذا المصطلح الشركسي الأصل، لا يقل أهمية عن سائر المصلحين في القرن 19م، غير انه لم ينل مثلنا نالوا ولم توثق الكتابات عنه لبى مستوى ما حققه من انجازات وأفكار إصلاحية[1] ولو أردنا اختصار مسيرة حياة هذا الرجل في أسطر قليلة، لما وجدنا أفضل من خير الزركلي نستعين به للتعريف بخير الدين التونسي ويذهب الزركلي الى أن خير الدين باشا وزير مؤرخ من رجال الإصلاح الإسلامي، قدم صغيرا الى تونس،[2] اسمه أبو محمد خير الدين التونسي، شركسي الأصل ولد سنة 1237هـ / 1825م، أخذ في أحد الغارات أسيرا الى استانبول كان والده حسن لفتيش قد قتل في احد المعارك ضد الروس[3].

بالرغم من اختلاف المصادر والمؤرخين في مولد ونشأة خير الدين الزركلي في كتابه "الأعلام"، في جزءه الثاني أن مولده سنة 1225هـ/ 1810م

– لكن الأرجح هو التاريخ الذي اتفق عليه المؤرخين المختصين وهو 1237هـ/1825م حفظ القرآن وهو في صغره، ينتمي الى قبيلة الإباضة في بلاد الشراكسة الكائنة بالجنوب الشرقي من جبال القوقاز .

تربى خير الدين التونسي في قصر الباي في تونس قصر (باردو)، وتلقى مبادئ العلوم وشيئا من الفقه والتوحيد واخذ بعد ذلك يتوسع في العلوم الشرعية بمخالطة الأعمال، تعلم اللغة الفرنسية والعلوم العصرية حسب قول محمد بيرم كان فصيحا في العربية عارفا بالتركية والفرنساوية، شديد التوقير للشريعة والعلماء، محافظا على شعائر الدين

حيث ذكر انه بيع في سوق العبيد واشتراه أحد الأعيان التونسيين، لإهدائه عند رجوعه إلى تونس للمشير احمد باي الاول كان ذلك سنة 1837م، استعمله في خدمته وألحقه بمدرسة "باردو الحربية"،

[1] خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ص 222 .
[2] المرجع نفسه، ص .223
[3] نفسه، ،ص 375.

ثم بمدرسة صغار المماليك، حيث أتم دراسته فيها، فأتقن العلوم الدينية واللغات التركية والفارسية يقول خير الدين التونسي عن نفسه: **"بالرغم من يقيني أني شركسي الأصل، فإني لم احتفظ باي ذكرى دقيقة عن موطني ولا أهلي، لقد وقع اختطافي أثر عصر الحروب، أو عند بعض الهجرات في سن مبكر جدا من عائلتي[1]"**.

قيل عن خير الدين في وطنيته برغم انه مملوك عثماني مذبذب التفكير عمل مع بايات تونس ثم ابتعد عنهم ليخدم السلطان عبد الحميد الثاني، وذهب بعضهم الى انه عثماني التفكير والاتجاه، إذ كان يرى أن القضية التونسية جزء لا يتجزأ من قضية الإمبراطورية العثمانية، وانه لا نجاة لتونس إلا في ظل الإمبراطورية العثمانية، وهناك من ادعى أن خير الدين ممن مهدوا للاحتلال الفرنسي، لما مكن لإحدى الشركات الفرنسية من إقامة خط للسكة الحديدية يربط بين تونس المستقلة وقطر الجزائر المحتل، وأيضا بيعه للأملاك العقارية خاصة "هنشير النفيضة" للشركة الفرنسية بمرسيليا[احمد].

ويكفي الرد عن الزعم الثاني بأن نذكر قائله بأن هذه التهمة إن صحت ينبغي إذن أن نلصق بكل المصلحين التونسيين الذين كانوا يعتقدون نفس الاعتقاد، فابن أبي الضياف وبيرم الخامس ومحمد سنوسي وسالم حجاب عقدوا فصولا في كتبهم للدعوة في هذا الموقف وهو ضرورة الارتباط بالخلافة العثمانية، لرد أطماع الاستعمار الأوربي، فالجامعة الإسلامية التي أراد بعثها جمال الدين الأفغاني في الربع الأخير من القرن 19م، فرد خير الدين التونسي بنفسه على الزعم الثالث، مبينا أن منحه رخصة السكة الحديدية الرابطة بين تونس والجزائر لم يوافق عليها إلا بعد أن عجزت الشركات الانجليزية والايطالية بعهودها مع الملاحظة أن يشترط على كل هذه الشركات أن لا تتجاوز في بسط هذه السكة الحديدية الحدود التونسية، لا يمكن في أي حال من الأحوال الترخيص لها بتجاوزها إلا بعد إذن السلطان العثماني [2].

ثالثا: مميزاته:

[1] خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال المماليك**، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، 2012، ص 5

[2] أحمد أمين ، المرجع السابق، ص 623.

تميز خير الدين بعدة خصائل عالية كرجل دولة، وتفانى في خدمة المصلحة العامة ووطنيته وحسن التنظيم وحب الاصلاح، وأيضا صرامته في التسيير والتمسك بمبدئه.

ويقول بيرم الخامس: "**عالي الهمة وقورا، حتى يخال له من لم يخالطه متكبرا، عفيفا عن الرشا، راسخ الطبع، ثابت الفكر ، لا يتنازل عن رأيه، حازما في العلال**".

ويقول احمد أمين: "**كانت فضائله التي تكون شخصيته الجرأة في قول الحق، عمله من غير خوف، صلابته فيما يعتقده من غير انحناء ، وقوة كواهله على حمل الأعباء من غير تبرم فرحمه الله**[1]"

هذه الخصال جعلت الكاردينال لافيجري، يذكره في تقرير رفعه الى وزارة الخارجية الفرنسية في شهر أفريل عام 1881م، حول الوضع في تونس، قصد تحذير بلاده من الشخصيات التونسية: "أن خير الدين هو اشد المسلمين خطرا، وان مقدرته تجعله يهاب".

ظلت كل أفكاره الإصلاحية راسخة في أوساط النخبة في العالم الإسلامي والعربي المحافظة عن القيم الإسلامية، وتغيير الواقع إلى الأحسن بأفكاره المتنورة .

رابعا: وفاته

إن بقاء خير الدين في المنصب لمدة ثمانية أشهر، إلا أنه لم يتحمل كل تلك الأعباء التي تركها له السلطان عبد الحميد، كما أن اختلاف التفكير بينهما جعل السلطان ينفر منه، مثلما نفر منه الباي من قبل ، وبذلك عزل خير الدين من المنصب، وتوفي في الأستانة بتركيا سنة 1307هـ/1890 م و في مارس 1968م اتي برفاته الى تونس ،حوالي عام 1971م ودفن في مقبرة الجلاز ، عن عمر يناهز السبعين عاما. [2]

المبحث الثاني : تدرجه في المناصب

[1] علي المحجوبي ، **النهضة الحديثة في القرن 19** ،لماذا فشلت بمصر وتونس، وجنحت باليابان (، دار سراس، تونس، 1999 ص 129

[2] أحمد أمين، المرجع سابق ، ص -196 .197

استطاع خير الدين لفت انتباه احمد باشا، فقرر إلحاقه بحاشيته دون أن يفصله عن سلك الجيش الى أن توفي، في صفوفه وأصبح أميرا ثم أمير الولاة الخيالة[1]، وبمزاولة العمل العسكري بدأت تظهر عليه علامات النجابة في التسيير وأضحى في حالة استياء شديد من حالة الانحطاط والانحلال التي آلت إليه البلاد، فانتقل مباشرة من القيادة العسكرية الى حاشية المشير ليستشار في المسائل السياسية خاصة ما يتعلق بالعلاقات الخارجية الأوربية،[2] وأول مهمة سياسية كلفه بها احمد باي سنة 1854م مهمة الدفاع عن الدولة التونسية في قضية محمود بن عياد (1810م-1880م)[3].

وعلى مدى 3 سنوات متواصلة قضاها خير الدين في باريس، مدافعا ومرافعا عن القضية التونسية، اكتسب بذلك خبرة واسعة في القوانين وفي سير المحاكم، والحق هزيمة نكراء بخصمه ابن عياد، حيث حكمت المحكمة بعد أن شكلت لجنة رئاسية برئاسة نابليون الثالث وهي لجنة النزاعات في وزارة الخارجية، برئاسة جوازف ماري كونت بورااليس (1778م-1858م)، حيث نظر في الخلاف ووضع تقريرا، مفصلا حوله، وتم تدوين حيثيات هذه القضية في كراس ضخم احتوى على 18 مذكرة طويلة للدفاع عن المصالح التونسية حسب خير الدين ، و كانت النتيجة بان تدفع الحكومة الفرنسية لابن عياد، وذلك بعد ان تحصل على الجنسية الفرنسية، وأصبح مواطنا فرنسيا بأربعة ملايين قرش، ولكن في نفس الوقت قضت بان يدفع لها 28 مليون قرش واثر هذا النجاح الذي حققه خير الدين رقاه محمد باي[4]، الى رتبة وزير للبحر خلفا لمحمود الكاهية المتوفي، حيث بقي في هذا المنصب مدة 7 سنوات (1856م-1862م)، قام خلالها بأعمال إصلاحية هامة، منها توسيع ميناء حلق الوادي وإنشاءه المصنع بخاري لبناء السفن وإصلاحها، وقام بتوسيع الطرق وتوسيعها كما وضع قوانين المجلس شورى منتخب ورتب هيئة خدمة الوزارة لتنظيم الوثائق الصادرة، وضبط جميع الأشغال اليومية في دفتر، وفي هذه النقطة يقول محمد بيرم الخامس انه كان أول من عرف ذلك في القطر، لأن الأمور

---

[1] الزمرحي الصادق، **أعالم تونسيون، محادي الساحلي**، ط9 ،العرب لسالمي، بيروت ، ص98.

[2] أحمد الفاضل عاشور، **تراجم العالم** ، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970 ،ص -49-48.

[3] أحمد عبد السلام،**المؤرخون التونسيون** في القرن 17 و 18 و19 ، عبد الرزاق الحليوي، بيت الحكمة، تونس، 199 ص367 .

[4] **محمد باي**، هو باي تونس (-1855 1859م) على عهده عرفت تونس اصلاحات جمة منها إصداره لعهد الأمان عام 1857م الذي يعد 2 أول دستور يصدر في تونس ، محمد بن محمد مخلوف، المصدر السابق، ص -174 .175.

كانت تجري سابقا دون ضبط، كما أقدم على وضع اتفاقيات مع الأوربيين حول شراء الأراضي والعقارات بالبلاد التونسية على أسس وقواعد تضبطهم في حدود الاستثمار لا للإستغلال، وسمي بعد ذلك على عهد المشير صادق باي الكاهية لرئيس المجلس الأكبر ، وبعد أشهر أضحى رئيسا للمجلس الأكبر عند وفاة رئيسه الوزير الأكبر، خزندار، الذين أرادوا أن يكون المجلس غطاء للمشاريع والممارسات التي تتناقض مع مصلحة البلاد، على حين كان خير الدين يريده عكس ذلك تماما فقدم استقالته ، يقول خير الدين بهذا الصدد: "لقد حاولت أن أسير بالأمور في طريق العدالة والنزاهة والإخلاص، فذهبت كل مساعيه سدى و لم أشأ أن اخدع وطني الذي تبناني، بتمسكي بالمناصب، ورأيت أن الباي وعلى الأخص وزيره العظيم الرهيب مصطفى خزندار، لا يلجأ الى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سياستها تبريرا قانونيا، فقدمت استقالتي سنة 1279هـ/1862م ورئاسة المجلس ووزارة الحربية وعدت الى حياتي الخاصة [1].

المبحث الثالث: عصر خير الدين التونسي

منذ مطلع القرن التاسع عشر اقتحمت أوروبا خاصة (بريطانيا و فرنسا) مرحلة استعمارية يمكن حوصلة دوافعها التاريخية في تنامي عدد السكان والثورة في مجال النقل لاسيما النقل البحري، وتراكم رؤوس الأموال وتعاظم دورها الاقتصادي وتأثيرها السياسي في الغرب ، فقد تجلت خلال هذا القرن الغلبة والسيطرة الأوروبية على العالم وبدت وكأنها نهائية من ناحية ومتعددة الجوانب من ناحية أخرى حيث أنها دشنت نوعا جديدا من الاستعمار لم تعرفه البشرية فيما سبق، امتدت تأثيراته على جميع أصعد الحياة الخاصة والعامة في المجتمعات التي وقعت تحت النفوذ الأجنبي الغازي وفي ذات الوقت لم تكن أوروبا تتحرك دوليا ككيان موحد بل إنها بدأت تحت تأثير النمط الجديد من القومية التي عرفته بعد ثورات 1848 م [2].

لكن منذ احتلال الجزائر أصبح الخطر المحدق باستقلال الدولة التونسية متعدد المصادر وإن كان أحمد باي يعتبر أن الخطر التركي أعظم شأنا من باقي الأخطار، وهو الذي رفض تطبيق مبادئ التنظيمات العثمانية بمناسبة تسلمه نسخة من فرامان التنظيمات المرسل إليه من طرف السلطان سنة

[1] محمد العريب السنوسي ، **مذكرات خير الدين باشا**، المجتمع التونسي للعلوم والآداب المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، دار بيت الحكمة، تونس، 2008 ،ص 21

[2] زهير الزوادي، **الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية**، ط1، دار الطليعة للنشر، تونس 2005م، ص 52

1840م و في ذلك كان الابتعاد عن كل تأثير أو مراقبة أو إشراف تركي على سياسته الداخلية ولما كان التحديث بالنسبة لأحمد باي مسألة غير مبدئية، بل إحدى صيغ تلميع صورته خارجيا وخاصة لدى الدول الأوربية، فهو لم يرى ضرورة في التفاعل الإيجابي مع روح التنظيمات العثمانية، ولا مع التقدم الأوروبي لقد أدى تورط أحمد باي في مظاهر الترف إلى جانب النفقات التي اقتضتها الإصلاحات الأخرى، إلى وقوع البلاد في أزمة مالية دفعتها إلى التفكير في الاقتراض من أوروبا كما أن المشير أحمد باي أضاف كارثة جديدة هي الإجحاف في الضرائب على الأهالي، حيث استحدث ثلاث بدع جبائية ، وأوكل أمر استخلاصها إلى الوزير مصطفى خزندار وقابض المال محمود بن عياد الذي كان قوي التأثير على الباي، وكان مسؤولا عن مشتريات الحكومة وتربطه بمصطفى خزندار مصلحة مشتركة في عقد الصفقات وتحقيق المغانم مما أدى إلى قيام تفاهم بينهما، وقد استطاع محمود بن عياد في النهاية أن يحدث متاعب كثيرة للبلاد بعد أن هرب إلى فرنسا سنة 1852م وطالب الحكومة التونسية بدين كبير ادعاه بمقتضى وثائق مزورة [1].

في هذه الأثناء سيبرز خير الدين التونسي بفكره وعمله على مسرح الأحداث، حيث أوفده الباي إلى فرنسا سنة 1853م ليمثله في هذه القضية ذلك أن ابن عياد تجنس عند هروبه بالجنسية الفرنسية وبقي خير الدين أربع سنوات بباريس ومثل تونس في اللجنة التحكيمية التي أشرف عليها نابليون الثالث ولقد كانت إقامته في باريس المنطلق الأساسي الذي أثار فكره وولد فيه الرغبة في الاستفادة من المنجزات الحضارية للأمم الأخرى والانفتاح على الآخر المختلف والإقتداء بتجاربه [2].

المبحث الرابع : مكانته بالنسبة للحكام :

كانت تونس يوم جاءها خير الدين التونسي فيما بعد برفقة أحد وكلاء الباي أحمد الذي تونس من عام 1827م وحتى عام 1854م ، وقد تميز هذا الباي بدبلوماسيته وبعلاقاته الحسنة، خاصة مع السلطان العثماني محمود الذي أنعم عليه بالخلعة السنية وبرتبة مشير. ومما يجدر ذكره هنا أن السلطان محمود كان واحداً من السلاطين العثمانيين الذين شهر عنهم ميلهم إلى العلم وإنشاء المدارس[3] والانفتاح على المدنية الأوروبية. ونتيجة العلاقة الحسنة بين السلطان محمود والباي أحمد

[1] زهير الزوادي، المرجع سابق، ص 56، نقلا عن John Ganiage:Les origines du protectorat en Tunisie : 1861-1881,Maison tunisienne de l'édition, Tunis, 1968P 9

[2] زهير الزوادي، المرجع سابق، ص 56

[3] سمير أبو حمدان، المرجع السابق ص 22

تولدت لدى كل منهما القناعة بالسير على الطريق الذي اختطته أوروبا لكونه طريقاً إلى المدنية والقوة والتحضر. بل إن السلطان محمود، وانطلاقاً من مشاهدته التفوق الأوروبي خاصة على صعيد الجيش والتقنيات الحربية، دعا إلى جعل أوروبا مثالاً يحتذى في التقدم بالرغم من العداء القائم بين السلطنة ناحية وبين أوروبا من ناحية ثانية. وإذ راح السلطان محمود يشجع عمليات الإقتداء بالغرب داخل السلطنة نفسها ذهب إلى حث الولاة على تطوير ولاياتهم وفق النسق الغربي، لا لشيء إلا لأن المواجهة مع الغرب تفرض ذلك. ومن الولاة الذين اتصل بهم السلطان محمود وحثهم على اقتباس المدنية الغربية واستيراد تقنياتها الحديثة لتطوير المؤسسات العسكرية كان الباي التونسي أحمد باشا. ونزولا عند رغبة السلطان محمود شرع الباي أحمد في تنظيم الجيش وتطويره واستقدام التقنيات الحديثة له، خاصة وأن الفرنسيين يرابطون في الجزائر وعلى مرمى حجر منه[1].

غير أن الباي الذي أسرع إلى تطوير الجيش وتنظيمه على أسس حديثة كانت خطواته بطيئة جداً بالنسبة إلى تطوير المجتمع التونسي في مؤسساته وهيئاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية فلئن كان هذا الباي يؤمن بعملية التغيير، وبأن العصر عصر تحديات تفرض تغييراً جذرياً في العقليات والمؤسسات، غير أنه فضل أن يكون إيقاع التغيير والتحديث إيقاعاً بطيئاً لئلا يتناقض منطق التحديث مع العقلية السائدة أو المنطق السائد.

تأخذ يمكن القول بناءً على هذا أن الباي أحمد باشا كان يضمر نية التحديث في بلده مقتنعاً في الوقت نفسه بأن لا أمل في التحديث وفي سواه ما لم تتجه تونس نحو الأخذ بالمعارف الحديثة، وما لم توجد النخبة المثقفة التي على عاتقها إدارة الدفة والسير بالبلاد نحو التقدم. من هنا فقد أولى المدارس عنايته فأمر بإنشائها واقتطع للعلماء مبالغ شهرية واستعان بالبعثات العلمية من الخارج، وأوعز بأن ينال التلامذة النجباء العناية التي يستحقون. ولما كانت قد ظهرت بوادر الفطنة والذكاء على خير الدين في سن مبكرة فقد أمر بتعليمه وتثقيفه ليكون، في أحد الأيام، واحداً من مستشاريه ومن المقربين إليه[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص23

[2] سمير أبو حمدان ،المرجع السابق ص 24

لكن العلم الذي شرع خير الدين بالإستزادة منه لا نستطيع أن نصنفه في باب العلم وإنما بشيء أبعد ما يكون عن ذلك. فالقليل من الآيات القرآنية حفظاً وتجويداً، والقليل من إتقان اللغة والتوحيد والقليل من القراءة والكتابة إن ذلك مجموعاً إلى بعضه البعض يصبح كافياً.

لأن يوسم صاحبه بسمة العالم والفقيه والمتأدب. لكن خير الدين، بما عُرف عنه من توق إلى معرفة شاملة ورحبة، أكب على قراءة أمات الكتب في التاريخ والعلوم والفلسفة وكل ما استطاعت يده أن تمتد إليه في مكتبة الباي ومما يؤتى على ذكره في هذا المجال أن الباي كان قد ورث عن أسلافه مكتبة ضخمة ضمت مجموعة نادرة من المخطوطات القديمة ومن الكتب ذات الاختصاصات المتعددة وراح الباي أحمد باشا، ومنذ تسلمه الحكم في العام 1837 ، يرفد مكتبة القصر بكل جديد كما انه وجه الوكلاء إلى سائر الأنحاء التونسية لجمع المخطوطات الموزعة هنا وهناك، وخاصة في الجوامع والمساجد، من أجل جمع شملها في مكان واحد خوفا عليها من التلف والضياع. وهكذا فقد أمكن لهذا الباي جمع أكثر من ألفي مخطوط نادر، في الأدب والطب والسياسة والتاريخ والدين والفقه والعلم ضمها كلها إلى مكتبة القصر. ولم يكتف الباي أحمد بعملية الجمع بل لجأ الى استخدام عدد من الوراقين من أجل ترميم الكتب التالفة وتجديدها، إضافة إلى تحصين الكتب التي كانت لا تزال سليمة.

إن هذه المكتبة العامرة التي تفتحت عين خير الدين عليها ولدت لديه ميلاً قوياً إلى القراءة والمعرفة، فما كان ينتهي من كتاب حتى يضع بين يديه كتاباً آخر، كل ذلك والباي يشجعه ويأخذ بيده ويحضه على مجالسة أهل العلم والرأي. وما هي إلا سنوات قليلة حتى كان خير الدين يجيد الفرنسية والعربية والتركية قراءة وكتابة ومحادثة[1].

وإذ كان الباي في أربعينات القرن الماضي يتجه نحو تحديث المؤسسات في تونس ذهب إلى حد الاستعانة بفرنسا على الرغم من أن هذه الخطوة كان لها تأثير سيء على علاقته بالسلطنة. فقد أرسل طالباً بعثة علمية لتطوير الجيش، وكان أن ثبت فرنسا فأرسلت بعثة من الضباط الفرنسيين برئاسة الكومندان كامبينون، وهو شخصية عسكرية مرموقة وانتهزها خير الدين فرصة للالتحاق بالجيش

[1] سمير أبو حمدان، المرجع السابق ص 25

وبلواء الفرسان تحديداً حيث ركزت البعثة اهتمامها. وبرز خير الدين في أعمال الفروسية فكان مقداماً شجاعاً، سريع البديهة، الأمر الذي أ أهله قليل لأن يرأس واحدة من فرق الفرسان في الجيش التونسي حتى إذا ما برهن عن أهليته، واستعداده للقيادة رقي إلى رتبة أمير للواء الفرسان، وذلك عام 1849 والجدير بالذكر أن لواء الفرسان كان في ذلك الوقت، اللواء الأكثر نشاطاً وفعالية بين ألوية الجيش التونسي وهنا أيضاً برز كقائد فذ يمتلك إلى جانب ثقافته العسكرية .و ثقافة علمية وأدبية وسياسية وتاريخية مرموقة.

لكن الأقدار لعبت لعبتها وشاءت أن يكون لخير الدين دور سياسي بارز وكان ذلك نتيجة المعيته، وقوة شخصيته، وثقافته. غير أن ثمة شيئاً آخر أدى إلى سلخه عن عالم العسكر وأمور الحرب ودفع به نحو عالم السياسة فالأوضاع في تونس كانت تتجه نحو مزيد من التدهور السياسي والإقتصادي. وكان ذلك بسبب الفساد المستشري في أوساط الحكم، وخاصة في بلاط الباي أحمد الذي كان، بالرغم من استنارته وميله إلى التغيير والتحديث شخصية غير قادرة على مواجهة التحديات التي كانت تتعرض لها تونس كما أنها غير قادرة، وهذا الأهم، على مواجهة أولئك الذين عاثوا فساداً في البلاد ودفعوا بها إلى حافة الإفلاس. وعلى رأس هؤلاء وزير العمالة المالية الداخلية مصطفى الخازندار ويده اليمنى محمود بن عياد. أما الأول، أي الخازندار فكان مجيئه إلى بلاط الباي شبيهاً بمجيء خير الدين. فهو مغربي، جاء به مملوكاً وهو صغير السن لما يبلغ العاشرة أحد وكلاء أحمد باشا. وقد رباه الباي أحمد مثلما ربّى خير الدين. ولما كبر راح يتقلب في مناصب عدة إلى أن أصبح وزيراً. ويوصف هذا الرجل بالإحتيال رغم مظاهر الدروشة التي كانت تبدو عليه .[1]

لقد أراد خير الدين من إنشاء مجلس شورى منتخب التمثل بالحياة السياسية في الغرب حيث أن الحاكم لا يمثل تلك السلطة المستبدة التي تظل في منأى عن أي رقيب أو حسيب وإنما يمثل الشعب وطموحاته وآماله واندفاعه نحو التقدم والرقي. وهو شاهد وبخاصة بعد أن وقف على النظم والمؤسسات الديمقراطية في فرنسا، أن لا خلاص لتونس مما هي عليه من تخلف وفقر ما لم تسلك الطريق الديمقراطي، وما لم تلجأ إلى التحديث سبيلا إلى النهضة ، وعلى هذا فقد أراد خير الدين بأن

[1] سمير أبو حمدان، المرجع السابق ص 26

تكون لمجلس الشورى صلاحيات واسعة على الصعد المختلفة، وخاصة على صعيد سن القوانين ومراقبة تنفيذها بالإضافة إلى تقليص صلاحيات الحاكم الفرد المنزّه غير أن طموح خير الدين الهادف إلى إدخال تونس في العصر، وإخراجها من أجواء القرون الوسطى، اصطدم بأكثر من عقبة وتعثر بأكثر من جدار، فمجلس الشورى حد كثيراً من سلطات الوالي ووزيره الخازندار فأراد أن يكون المجلس غطاء للمشاريع والممارسات التي تتناقض ومصلحة البلاد العليا، على حين كان خير الدين يريده عكس ذلك تماماً، أي أن يأخذ على عاتقه مراقبة هذه الممارسات والمشاريع والكشف عنها.

وكان أن ألب الباي محمد باشا ووزيره الخازندار : كبيراً من أعضاء المجلس الموالين لهما للوقوف في وجه رئيسه خير الدين، كما ألبا من جهة أخرى رجال الدين الذين تولوا الطعن بالقوانين الصادرة عن مجلس الشورى لكونها تتناقض مع الشريعة الإسلامية. وبحسب أحمد أمين فإن مجلس الشورى اصطدم بطائفتين لهما خطرهما فرجال الدين لم يرضوا عنه لأن بعض أحكام القانون سياسية لا شرعية، ولأن القانون يقضي بالحكم بالأغلبية، وقد ترى الأغلبية ما لا يرضي الدين وأصحاب السلطان وعلى رأسهم الوالي ومصطفى خازندار لم يرضوا عنه في باطن نفوسهم لأنه يسلبهم سلطانهم. ويضيف أحمد أمين: **'أراد خير الدين أن يكون السلطان الحق للمجلس، وأرادا أن يكون المجلس ستاراً شرعياً لتصرفهما وأداة طيعة لتنفيذ أغراضهما أراده حقيقة وأراداه ،لعبة، أراد من كل عضو أن يقول ما يعتقد في صدق وإخلاص وجرأة، وأرادا من كل عضو أن يتحسس رأيهما فيعبر عنه ، فكان النزاع وكان الخصام"** [1]

وكان أن وقع الخصام الحقيقي وتفرق الشمل في إحدى جلسات مجلس الشورى المخصصة لمناقشة مشروع كبير يقضي بمد أنابيب تصل مياه زغوان بقرطاجنة . وكانت فرنسا تطمح بأن تنفيذ المشروع عليها. لكن خير الدين ومعه عدد من أعضاء المجلس الوطنيين المعارضين للتغلغل الفرنسي في البلاد طالبوا بأن تتولى مسألة التنفيذ الحكومة التونسية بنفسها الأمر الذي أدى إلى اشتداد اللغط.[2]

[1] سمير أبو حمدان، المرجع السابق ص 27

[2] المرجع نفسه، ص28.

الفصل الثاني: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في عهد خير الدين باشا

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والاجتماعية في عهد خير الدين باشا

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والثقافية في عهد خير الدين باشا

ثمة صعوبة كبيرة في وضع ترجمة وافية لخير الدين التونسي تحيط بمجمل نشاطه ومراحل حياته وعلى الرغم من أن هذا المصلح الشركسي الأصل، لا يقل أهمية عن سائر المصلحين المسلمين في القرن التاسع عشر ميلادي ، بل ويفوق بعضهم أهمية غير أنه لم ينل مثلما نالوا ولم ترتق الكتابات عنه إلى مستوى ما حققه من إنجازات ومن أفكار إصلاحية أسهمت إلى حد كبير في نهضة تونس الحديثة ولو أردنا اختصار هذا الرجل في أسطر قليلة لما وجدنا أفضل من خير الدين الزركلي نستعين به للتعريف بخير الدين التونسي ففي أعلامه يذهب الزركلي إلى أن خير الدين باشا التونسي وزير مؤرخ، من رجال الإصلاح الإسلامي، شركسي الأصل، قدم صغيراً إلى تونس، فاتصل بصاحبها الباي أحمد وأثرى وتعلم بعض اللغات وتقلد مناصب عالية آخرها الوزارة وبسعيه أعلن دستور المملكة التونسية سنة 1284 هـ. 1827 م ولكنه ظل حبراً على ورق

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والاجتماعية في عهد خير الدين باشا:

لم تكن تونس إبان القرن التاسع عشر لتختلف كثيراً عن أي ولاية عربية سواء لجهة الحالة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية وعندما قدم إليها خير الدين الأباظي مملوكاً من الباي أحمد كان الهرم قد بدأ يدب إلى مفاصلها، ويدفع بها نحو هاوية عميقة من التخلف والانحطاط فالحياة العلمية فيها على قدر كبير من الهزال إذ أن الكتاتيب، وهي التي قامت مقام المدارس والجامعات لم تكن برامجها تخرج عن شيء مقرر منذ مئات السنين وهو تلفين الطالب شيئاً من القرآن وشيئاً من الحديث، ومن النحو والصرف والفقه واللغة وكان جامع الزيتونة في العاصمة التونسية أشبه ما يكون بالجامع الأزهر في العاصمة المصرية، إن لم نقل أنه نسخة طبق الأصل فلا شيء من العلم الذي نعرفه اليوم، والعلماء الذين دأب جامع الزيتونة على تخريجهم سنوياً لم يكونوا سوى أناس يحفظون عن ظهر قلب بعضاً من القرآن والحديث والعقائد والفقه أما أكثر سكان تونس فكانوا أميين، وأنهم لم يعرفوا من الإسلام غير الشهادتين وكان في تونس جاليات أجنبية، فرنسية وإيطالية ،وإنكليزية.

أولا : الأوضاع السياسية والإدارية لخير الدين التونسي

مر المسعى السياسي لخير الدين التونسي بمرحلتين رئيسيتين: مرحلة ما قبل الوزارة الكبرى التي حاول من خلالها أن يؤثر في مركز صنع القرار السياسي عن بعد أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التأثير المباشر، بحيث أمسك فيها خير الدين بكل زمام الأمور تقريبا، وتبدأ زمنيا منذ ترأسه للجنة المالية الدولية .

1- مرحلة ما قبل الوزارة الكبرى

بدأ خير الدين التونسي العمل السياسي منذ فجر شبابه مع المشير أحمد باي فتقلب في المناصب السياسية والعسكرية، وكلف بعديد المهام خارج البلاد وكان أول ما كلف به معالجة الفساد الإداري بالدفاع عن الدولة في قضية محمود بن عياد في باريس، والتي امتدت بين سنتي (1853م-1857م)[1] ويبدو أن زيارة خير الدين لفرنسا والإقامة بها لمدة طويلة أثرت في فكره وجعلته يقارن بين واقع بلاده، وواقع الغرب الأوربي، وأسباب الفرق بين هذا وذاك ولعل الدليل الواضح المدى

[1] الشيباني بن بلعيت، **النظام القضائي في البلاد التونسية(1857-192)**، مكتبة علاء الدين ، تونس،2000 ، ص 254-255.

استيعابه لواقع العالمين العربي والغربي هو نجاحه في المهمة التي كلف بها، والتي كانت بداية الطريق أمامه.

تحدث محمد بيرم الخامس عن هذه المهمة وقال: « **بأنه في سنة (1272هـ – 1857م)، قدم خير الدين من فرنسا لتهنئة الوالي محمد باشا فأمره ورقاه إلى رتبة الفريق، وعاد لإتمام الخصومة، فولاه محمد باشا وهو غائب وزارة البحر سنة (1273هـ – 1858م)**»[1] ويضيف محمد بيرم متحدثا عن ما قام به خير الدين بعد انتهائه من القضية ولما انتهى من القضية رجع إلى تونس واعتنى بمباشرة وزارته ومن الأعمال التي قام بها حسبه أنه "**رتب خدم الوزارة، بتقيد المكاتب الصادرة، وضبط جميع الحركات اليومية في دفتر، وكان أول من عرف ذلك في القطر، وكانت الأمور تجري بلا ضبط**".

نستنتج من كلام محمد بيرم الخامس أن خير الدين التونسي قد أقتبس أنماطا جديدة في التسيير الإداري من فرنسا واعتمدها لإدارة شؤون وزارته الجديدة تمثلت هذه الأنماط والأساليب، بتقسيم عمال الإدارة حسب المهام الموكلة إليهم، وتسجيل مختلف الأعمال الإدارية في دفاتر خاصة وذلك بهدف تحسين العمل الإداري وضبطه مع مراعاة إمكانية الرجوع إليه إن دعت الحاجة هذا كله يدفعنا إلى القول بأن قيام خير الدين بإعادة هيكلة وزارة البحر بعد عودته من فرنسا، يعتبر بداية لتجسيد ما شاهده وتأثر به في الغرب الأوروبي[2].

الخطوة الثانية التي يتجلى من خلالها تأثر خير الدين بأوروبا كانت تحمسه الشديد إلى إعلان الباي محمد الصادق لعهد الأمان في 14 سبتمبر سنة 1875م، حيث شارك خير الدين في لجنة صياغة الدستور[3]، والذي أصدره الباي محمد في 29 جانفي سنة 1864م فكان خير الدين في هذا الدستور السهم الأوفر تفكيرا، وتشريعا، وتنفيذا يقول صاحب صفوة الاعتبار في هذا الشأن: «ثم لما أنشأ عهد الأمان، كان الوزير المذكور فارس ميادين، أنشأ القوانين بميله للحرية والعدل» ويضيف

[1] لشيباني بنبلغيث، المرجع السابق ،ص، ، ص.255 254.

[2] محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأنصار والأقطار**، ج1، تح: مأمون بن محي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية لبنان، 1997م، ص 225

[3] شيباني بنبلغيث، المرجع السابق ،ص ، ص.255-254.

صاحب الصفوة مبديا إعجابه بخير الدين وبما قام به بقوله: " **وأبدى في تقريره أي القانون، وبسطه وتفسيره من حيث البيان وفصاحة اللسان، ما أعجب السامع وشغف المسامع وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء**"[1].

ولعل ما يؤكد ذلك هو ما ذهب إليه بعض الدارسين لفكر هذا الرجل وخصوصا ديمير سمان الذي أرجع سعي خير الدين إلى إدخال القوانين إلى اقتناعه بالمؤسسات الأوروبية، وذلك بعد ما قام بدراسة المبادئ العامة للحق العام حق الانتخاب وطريقة اشتغال الغرف النيابية ودور الأغلبية، ومسؤولية الوزراء، في عدة دساتير أوروبية واستنتج بأن هذه الأمم حققت تقدمها وقوتها الداخلية بفضل مؤسساتها الحرة كما أن خير الدين بحرصه على إحداث دستور ومجلس للشورة لا يناقش ضرورة وجود سلطة باعتبارها أساس كل المجتمعات الإنسانية وإنما يناقش كيفية وجودها فتوصل إلى أن السلطة الشخصية خطر كبير على اعتبار أنها السبب الرئيسي للعدل ، ولذلك لم ينتظر حتى يصبح في السلطة لكي يفرض وجهة نظره، وإنما قام بعرض سلبياتها في البداية، فساهم في تغيير النظام ، غير أن جون غانياج لم يسر في نفس هذا التوجه، رغم أنه لم ينكر الدور الكبير الذي قام به خير الدين التونسي، وإنما ركز على نفوذ القناصل الأوروبية المباشر على سياسة تونس في تلك الفترة، ومن ذلك أن باي تونس سنة 1860م دعا القنصل الفرنسي ليون روش، لاستشارته بخصوص دستور البلاد الذي كان الباي ينوي إصداره هذا الدستور الذي اعتبر أول وثيقة مكتوبة في العالم الإسلامي بل ويذهب "غانياج" ذلك في تحليله للأوضاع الاقتصادية والسياسية في تونس في تلك الفترة، معتبرا أن أية ضريبة جديدة ولم تكن توضع موضع التطبيق على الأجانب إلا بموافقة القناصل الأوروبية وإضافة إلى ذلك يمكن الإشارة إلى واجب مجارات الخلافة العثمانية إلى أبعد من إصلاحاتها[2].

أحدث بمقتضى الدستور، المجلس الأكبر (النواب)، الذي يضم ستين عضوا، والذي ترأسه مصطفى صاحب الطابع وعين خير الدين نائبا لرئيسه لفترة قصيرة، حيث آلت إليه الرئاسة بعد وفاة الرئيس في

[1] بيرم الخامس، المرجع السابق، ص. 256.

[2] زهير الزوادي، المرجع السابق، ص 126.

ماي 1861م ، وقد اعتبر المؤرخ فان كريكن رئاسة خير الدين للمجلس الأكبر، الوظيفة الأكثر أهمية التي شغلها خلال هذه السنوات ماعدا وزير البحر وكانت جلسة هذا البرلمان الافتتاحية يوم 26 أفريل 1861م، يوم إعلان الدستور والقانون الجديد ولقد كان هذا المجلس يجتمع مرتين في الأسبوع في دار الباي لمناقشة قضايا ذلك دراسة الميزانية السنوية المقدمة من طرف الحكومة ومراقبتها وخلال رئاسة خير الدين لهذا المجلس برزت أولى أهم تناقضاته مع الوزير مصطفى خزندار بشأن إدارة الأموال العمومية، ولم يتمكن خير الدين من زعزعة نفوذ الوزير فاستقال من وزارة البحر، ومن رئاسة المجلس محتفظا بالعضوية فيه.

وكان ذلك في 23 نوفمبر1862م تحدث بيرم الخامس عن استقالة خير الدين مثنيا عليه في تحسين الكثير من الأمور مدة رئاسته إلى أن " **نشبت مخالب التضاد بينه وبين الوزير السابق، واضطربت أعضاء المجلس ورأى أن المال إلى جعل المجلس صوريا ، فاستعفى من الرئاسة**" ، كما لم ينسنا حب الصفوة أن يسجل ما قاله الوزير أحمد بن أبي الضياف عن مدة رئاسة خير الدين لهذا المجال بقوله: " **وانتفع المجلس بإعانته أي انتفاع**"[1] أوعز بعض الدارسين سبب استقالة خير الدين من وزارة البحر ومن المجلس الأكبر، إلى شعوره بقوة الضغط المسلط عليه، وعدم توفر الحرية الكاملة للعمل، لا سيما أن من أهم ما عرف عن الرجل أنه لا يعمل شيئا دون اقتناع وأرجع البعض الآخر ذلك إلى الخلاف حول مسألة المرجع الذي يجب أن يكون الوزراء مسؤولين أمامه أهو الباي أم هو المجلس ومهما يكن من أمر، فإن المهم في هذه الفترة هو أن خير الدين أهم بعض الأوضاع التي عرفتها ،تونس، وساند بعضها الآخر، ومن ثم شخص الأوساط المعارضة لها، وتحالف تلك الأوساط مع القوى الأجنبية المتربصة بالبلاد.

وبقدر ما تشيع خير الدين بقيم ومبادئ وإنجازات الحضارة الغربية، بقدر ما فهم عمق وخطورة تنامي الميل الاستعمار لذلك أول ما اتجه إليه هو تطوير العلاقة بين الإيالة التونسية والباب العالي للحد من الخطر الأوروبي الوشيك، وكان هذا هو سبب سفره إلى استانبول سنة 1859م ملتمسا لوثيقة التصيب للباي، محاولا تثبيت وضع تونس كجزء من الإمبراطورية العثمانية وإن أخفق خير الدين هذه

[1] محمد بيرم الخامس، المرجع السابق، ص 250.

المرة، فقد أعاد الكرة بتكليف من الياي سنة 1864م [1] وتزامن ذلك مع تدهور الأوضاع على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ثورة أين دعاه الوالي إلى رئاسة ذلك الكومسيون، فامتنع ولما أخ عليه ، قبل إذ ذاك الوزير خير الدين رئاسة الكومسيون، ومن هذا الوقت وهو سنة (1286هـ – 1870م) تنسب التصرفات إليه «يتضح مما سبق أن قبول خير الدين رئاسة اللجنة المالية الدولية يرجع لتحمسه الشديد المقاومة التيار الاستعماري على الصعيد الاقتصادي والمالي والسياسي وهذا من جهة ومن جهة أخرى رغبة منه في الدخول إلى الأجواء السياسة على حد تعبير محمد السنوس ، وبداية التجسيد الفعلي لأفكاره وآرائه السياسية[2].

بعد هذا التحليل يمكن القول بأن أفكار خير الدين التي تبلورت له من جراء احتكاكه بالحضارة الغربية، انعكست على البلاد التونسية في هذه المرحلة في محاولة صد النفوذ الأوروبي بالنفوذ التركي، وإقامة بعض الرقابة الدستورية على الباي من خلال الدستور والمجلس الأكبر إلى جانب التنظيمات الإدارية التي أحدثها على وزارة البحر أي أن خير الدين سعى في هذه المرحلة إلى تطبيق أفكاره بقدر ما أتاحت الظروف السياسية، بينما تميزت المرحلة الثانية بتوسيع دائرة إصلاحاته.

2- مرحلة الوزارة الكبرى:

انتهينا إلى أن قبول خير الدين رئاسة اللجنة المالية للدولة مكنه من هامش كبير في الحركة داخل دواليب السلطة، ولذلك نجده قد لعب دورا كبيرا في التخفيف من مديونية البلاد، حيث كانت من أولى أعماله الفصل بين اللجنة المالية الدولية ومالية الحكومة وذلك من منطلق حرصه الشديد على الاستقلال المالي والاقتصادي للبلاد، ومحاولة منه لإزالة ذلك التداخل الحاصل الذي يمكن الدول الأوروبية من التدخل في السياسة المالية والاقتصادية للدولة، وبالتالي التأثير على سيادتها لاسيما وأنه

---

[1] Demeerseman: «**Indépendance de la Tunisie et politique extérieur de Khéreddine IBLA**),N° 83,3 TRI 1958, P. 230

[2] Demeerseman : op.cit,P 231. (26) Mohamed Salah Mzali, John Pignon: **Khéredine homme d'Etat**, Documents historique Annotés. Maison tunisienne de L'édition, Tunis, 1971, T.1 p. 218.

سيد العارفين بعواقب ذلك في جعل الحكومة صورية وحتى يتم هذا الفصل أشار خير الدين على الباي بتوظيف رئيس اللجنة كوزير له في رتبة الوزير الأكبر مثلما هو معمول به في أغلب الدول الأوروبية، ونقل شؤون اللجنة إلى مقر الوزارة لتوحيد مصدر القرار وجعل اللجنة كجهاز من أجهزتها مما يقلل من هيمنة الأجانب عليها وقد كان خير الدين ما أراد إذ وظفه الباي وسماه وزيرا مباشرا[1] وصاحب ذلك تنظيم دوائر الوزارة الأولى عن طريق مرسوم بايلكي سنة 1871م بإيعاز من خير الدين وكانت الهيكلة الجديدة بأن جعل تلك الوزارة الكبرى تصب فيها جميع الأنشطة الإدارية، ثم قسم إدارة هذه الوزارة إلى أربعة أقسام على رأس كل منها مستشار أما فيما يخص مواجهة المديونية الخارجية فقد قام خير الدين بفرض سياسة مالية صارمة ومن ثم بادر بتنظيم ميزانية الدولة تنظيما محكما مستلهما في ذلك ما اطلع عليه من قوانين الميزانية وكيفية إعدادها في الدول الأوروبية، وبخاصة التي أعجب بها، وهو ما عبر عنه بيرم الخامس بقوله: « وحصر أوجه الدخل والخرج وبناها على ميزان مستوى»، بعدما استطاع بالمفاوضات الطويلة مع اللجنة ومع الدولة الأوربية أن يحصر دائرة نفوذها في موارد محدودة حيث قسم مداخيل الحكومة إلى قسمين: القسم الأول: يتولى قبضه مجلس الإدارة، الذي شكله خير الدين بعد رفض الدولة الأوروبية بأن تتولى الحكومة التونسية دفع فائض الميزانية، أما القسم الثاني: يمثل المصاريف الداخلية للحكومة التونسية[2].

كما انتهج خير الدين سياسة تقشفية صارمة تعتمد على نظام محاسبي دقيق لكل المداخيل والمصروفات، الأمر الذي جعل معدل المصاريف العمومية خلال فترة حكمه أربعة عشرة مليون ريالا، وهو ما يعادل ضعف ما كانت عليه خلال نهاية مرحلة حكم مصطفى خزندار وانتظم دفع الديون في أوقاتها المحددة، مثلما انتظم دفع مرتبات الموظفين الذين أصبحوا يتقاضونها في أول الشهر بعدما كانت تتأخر لشهور عديدة وهو ما وصفه بيرم بقوله « أما ما يتعلق بما حصل من الإدارة، فإن ديون الحكومة حضرت فكانت مائة مليون وخمسة وسبعين فرنك، وكان الفائض الذي يدفع سنويا نحو

[1] بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأنصار والاقطار، المرجع السابق، ج1، ص 258.

[2] المرجع نفسه، ص 261

عشرين مليون فرنك[1] هذا وقد شكلت مسألة تطهير أجهزة الدولة عنصرا هاما في خطة خير الدين ولما كانت سلطنه محدودة على صعيد التعيينات الحكومية، عمل على جعل أداء الهياكل الإدارية، والهيئات والمؤسسات السياسية مطابق للقانون كما خاض مقاومة باسلة ضد الرشوة والفساد مستلهما بعض القواعد الإجرائية من الدول الأوربية وقد تجسد ذلك بوضوح عندما حاول خير الدين أن يبدو في مظهر من يجري القوانين داخل الدولة[2] ، فحرص على محاكمة الوزير السابق مصطفى خزندار محاكمة تستجيب المقتضيات القانون وذلك بإنشانه مجلس خاص يتولى محاكمته متجنبا العادة السابقة في مثل هذه الأمور، من أن الوزارة هي التي تباشر مثل تلك القضايا ويعبر ذلك بعمق عن تأثر خير الدين ببعض المفاهيم الأوروبية التي كانت تختمر آنذاك في دواليب الحكومات الأوروبية، ونقصد بذلك مفهوم استقلالية القضاء على السلطة الحاكمة، محاولا تطبيقه في بلده، إضافة إلى ذلك حرص خير الدين على إبعاد الشكوك والتهم بأن يضمن للمتهم حقوقه وللدولة حقوقها[3].

وبغض النظر عن وقوع المحاكمة أو عدمها، فالأهم هو ما ترتب عليها من نتائج على مستويات مختلفة، إذ كسب خير الدين أرضية ملائمة لإبراز أفكاره وإعادة هيبة الدولة وهيا كلها، أما النتيجة الهامة التي حققها خير الدين هي اللجوء إلى القضاء الذي كان مفقودا في عرف الحكم المطلق في هذه القضايا ،بالخصوص وهذا في نظرنا تأسيس لثقافة جديدة منبعها الغرب الأوربي.

أما إذا انتقلنا إلى مجال الوظيفة العامة: اعتبر خير الدين أن فقد الدولة هيبتها راجع لكون الموظفين مع مرور الوقت لم يعودوا يمارسون تأثيرا مثلما جرت عليه العادة في الدول الأوروبية، ولذلك على السلطة +أن تلعب دورها باختيار موظفيها حسب أنماط أكيدة، وأن تمارس رقابتها أمام هؤلاء الموظفين، وهو ما تجلى في قيام خير الدين باستدعاء الموظفين السابقين الذين تعرضوا للفصل ممن رأى فيهم نزاهة في العمل وقدرة على تحمل المسؤولية، بدون إقصاء ولا تهميش لأي طرف كما اعتمد

[1] محمد بيرم الخامس، المرجع السابق، ص 259.

[2] Demeerseman: «ddiale politique de Khéreddine-Sa-Valeur Morales, N°79.3 Tri 1957, P 20

[3] عبد القادر دوحة، الإصلاحات السياسية والإدارية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية، عصور الجديدة، ع 11-12، فيفري 2013- 2014، ص 98.

نظاما جديدا يقوم على تقسيم الموظفين إلى ثلاثة وفق سلم تنازلي يخضع لمعايير الكفاءة والقدرة على التسيير وتنفيذ مختلف الأعمال[1] أما من ناحية تحسين الأساليب الإجرائية في الإدارة، فقد أدخل خير الدين ما يسمى بنظام "التقييد"، والذي بمقتضاه يتم تسجيل كل المعاملات الإدارية من مراسلات وقرارات وعقود وأحكام في دفاتر خاصة يمكن الرجوع إليها متى دعت الحاجة، وذلك بغية إضفاء نوع من الشفافية على عمل الإدارة أسوة بالفرنسيين[2] وفيما يخص الجانب الدبلوماسي، فقد أنشأ خير الدين مجلسا مختلطا من موظفي القنصليات الأجنبية الذين لهم كثرة الرعايا في القطر يرأسه موظف تونسي مختص في القضايا التي يكون فيها أحد المتقاضين تونسيا والآخر أجنبيا ويعود تأسيس هذا المجلس إلى خبرة خير الدين في التعامل مع الأوروبيين لما كان وزيرا للبحر، إذ باشر بنفسه مع القناصل الأجانب قبل عشر سنوات خلت معالجة بعض القضايا المشتركة بين الطرفين والتي أبدى فيها نجاحه وتأكيد فهمه الصحيح وطرق التعامل مع الأوروبيين وكيفية حل القضايا مع المحافظة على سياسة الدولة وعلاقاتها مع الأجانب وكان إحداث هذا المجلس ليخلف المحاكم القنصلية التي كانت تشكل خطرا واضحا على السيادة القضائية للدولة، وقد استطاع هذا المجلس لفترة من الزمن الحد من سلطة القنصليات .

أحمد عبر وفي ميدان نشاطاته الخارجية، فقد سعى خير الدين بكل ما لديه من نفوذ إلى طبع العلاقة مع الدول الأجنبية بطابع الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أمين بوضوح عن ذلك حينما قال عن خير الدين بأنه: " كان يسلك من قناصل الدول مسلكا حازما صريحا يصغي إلى طلباتهم المعقولة ويرفض غير المعقولة مع ذكر الأسباب المفصلة للرفض، ولذلك احترموه".

وصف خير الدين في مذكراته علاقته مع القناصل الأوروبية وصيغ التصدي محاولاتهم التوسيع دائرة تأثيرهم في تونس بقوله: "**لقد حددت لنفسي طريق لسلوك مع القناصل لا تقبل المناورات المعهودة في بلدان الشرق، فكنت أقيل مطالبهم الواضحة والعادلة، وأرفض كل مطالبهم**

[1] Demeerseman : « Aspet hummain des réformes de Khéreddine en Tunisien op. cit p 324,325.

[2] بيوم الخامس، المرجع السابق، ج 1، ص 255.

الخسيسة معللا رفضي حتى يقبلوه"[1]، ومن ثم فإن بعض هؤلاء القناصل الذين حاولوا لاحقا افتعال بعض المشاكل وجدوا أنفسهم مجبرين على الحفاظ شكليا على علاقات طيبة معي وبذلك يمكن القول أن خير الدين انتهج نهجا سياسيا متوازنا مع الدول الأوروبية التي كانت لها مصالح في تونس محاولا عدم التنازل لأي طرف منها أكثر من الآخر، ولذلك بدأت سياسته وكأنها نابعة من وعي بكيان تونس وبمصالح دولته داخليا وخارجيا، وذلك من أهم مميزات الحداثة السياسية، يمكن التعبير عنها في وقتنا الحالي بعدم الانحياز هذه الفكرة التي برزت بعد عقود من وفاته [2]

هذا ما جعل أحد كتاب جلسات الكومسيون المالي والذي سجل مشاهداته الشخصية عن بعض أحداث العصر، وكتب على حاشية صفحة من أوراقه عند حديثه عن تعيين خير الدين وزيرا أكبر في أكتوبر 1873م ما يلي:

" اهتزت الحاضرة وسائر جهات الإيالة فرحا وسرورا بعزله (مصطفى خزندار)، وأولى عوضه خير الدين" وكتب في موضوع آخر ، وقد وقعت في مدته على قصرها إصلاحات كثيرة بالوزارة وسائر جهات البلاد، وحصلت بذلك راحة نسبي يثار في المرحلة التي تقلد فيها خير الدين رأس الطبقة الأولى في الدولة إشكالا لدى الدارسين يتمحور حول مدى إخلاص هذا الرجل لأرائه التي بلورها في مقدمة كتابه يشير البرت حوراني في هذا الشأن إلى الانتقادات الموجهة لخير الدين عندما أصبح رئيسا للوزراء، ولم يقم بأي مسعى لإعادة الحياة الدستورية .

ويتحدث كذلك محمد السنوسي عن ذلك منتقدا خير الدين فيقول بأنه: "بعد أن استقر في خطة الوزارة الكبرى بتونس لبضع سنين تنكر لمن كانوا في إعانته ممن يسند إليهم التدبير، وأخذ بيده زمام الإطلاق في الدولة، ورشقته سهام الاعتراض، وفسدت أنصاره ونقموا عليه أمور كثيرة من أعظمها مخالفته في العمل لواجبات الشورى التي كانت من زهرات كتابه أقوم المسالك" .

ونقل إلينا أيضا الأمير آلاي محمد القروي اعتراض الناس على خير الدين عدم إحياء قانون عهد الأمان، وقد زال السبب المدعي في إيقاظه ، وإذا كان حوراني قد حاول أن يجد تفسيرا لذلك عندما

[1] أحمد أمين، المرجع السابق، ص 255.

[2] Mzali: Pignon, op. cit p199.

ربط بين أسباب فشل تجربتي الوزارة الكبرى في تونس والصدارة العظمى في الآستانة وحصر الأسباب في الفوضى المالية والصراع على النفوذ بين الدول الكبرى، ورغبة السلطان في الاحتفاظ بسلطته المطلقة فإن آلاي محمد القروي وجد بأن السبب الرئيسي لعدم إحياء عهد الأمان هو مجاملة فرنا واجتناب ما يسووها في سياستها في تونس[1]

بينما استغل السنوسي وجوده كمحرر للرائد التونسي آنذاك فكتب فصلا افتتاحيا سماه "لا قول إلا بعمل ".وتكلم فيه على الموضوع ولما التقى بخير الدين صرح له هذا الأخير محاولا إجابته على السؤال الذي ظل يحيره، إجابة اعتبرها السنوسي تدخل في نطاق العموميات ونسجل رد خير الدين كما أورده صاحب الرحلة الحجازية " **إني كتبت أقوم المسالك قبل وعندما باشرتها رأيت واجباتها قاضية بغير ذلك**" ويبدو أن السنوسي لم تقنعه إجابة خير الدين، لذلك كرر عليه نفس السؤال عندما زاره في الأستانة لكنه أجابه بجواب غير مباشر للخطة جوابه في تونس[2].

ويظهر من محتوى الحديث الذي دار بينهما في الأستانة تشديدا في لهجة محمد السنوسي تشهد على صدق إخلاص خير الدين لما قام به في بلاده، كما نلاحظ تراجعا ملموسا في موقف خير الدين أثناء مباشرته للسلطة، وإقراره بذلك التراجع أثناء إقامته بالأستانة ولقد برر خير الدين ذلك بأنه سعى إلى إعادة الحياة الدستورية من خلال إقامة مجلس للشورى لكن الأهالي لم يعرفوا له قيمة وعزفوا عنه ولم يطلبوه، لذلك ترك خير الدين الخوض في المسألة قائلا لصاحب الرحلة الحجازية ، ولا شك عنده أن الاستبداد مع الصدق والنصيحة أنفع من المشاركة في الرأي إذا اقتضى التشتت من ويتجلى من كلام خير الدين حرصه على المشورة بإقامته للمجالس التي لم يجد فيها تجاوبا من طرف الأهالي بامتناعهم عن المشاركة في الحياة السياسية ومن ثم وصل إلى قناعة مفادها بأن النظام الدستوري، لتجسيده لابد من وجود أرضية اجتماعية واقتصادية مهيأة، لذلك أرجأه إلى حين توفر الظروف، ونحن بدورنا لا نشك في ذلك باعتبار أن وضع العقبات أمامه طرف الباي، والقنصل الفرنسي

[1] القروي، المرجع السابق، ص 63.

[2] السنوسي، المرجع السابق، ج2، ص 124.

"روسطان" وتعرضه لما سماه بمعاداة رجال الدولة وعمالها و ذوي المطامع والحاجات هذا كله لدليل قاطع على أن خير الدين لمس
موطن الداء وأن أعماله السياسية كانت في الاتجاه الصحيح[1] .

كما تجلى حرصه أيضا في أولئك الذين صنفهم خير الدين في ذيل مقدمة كتابه «أصحاب المراتب الدينية والسياسية» أي استقطاب نخبة سياسية دينية يعول عليها، وهذا يتوافق مع ما قاله محمد بيرم الخامس عندما لخص فترة حكم خير الدين في فقرة جامعة نوردها فيما يلي: يقال في مدة ولايته في القطر أن حكومته استبدادية عادلة ناحية منحى الشورى لأن أغلب ما مر ذكره من الخصال كان يعقد له (لجنات) من أعيان الأهالي أو أعيان الموظفين أو العلماء والأغلب أن تكون تحت رئاسته ولا يتم أمرا إلا بعد التوافق والتدبير فيه وما يمكن التأكيد عليه في نهاية هذا المقال، هو أن التيار الإصلاحي التونسي هو تيار أصيل ظهر مع المشير أحمد باي في أواخر الثلث الأول للقرن التاسع عشر ميلادي وتدعم وتكرس من طرف خير الدين الذي سعى بكل جدية إلى تنفيذ منهاجه المضبوط في كتابه " أقوم المسالك" كما يمكن القول كذلك أن أصول الحركة الإصلاحية التونسية كانت تستمد روحها من القوانين الاجتماعية التي استنبطها ابن خلدون رائد علم الاجتماع البشري وفلسفة التاريخ إذ كان الإصلاح عند خير الدين إصلاحا ينطلق من المفهوم الخلدوني الواسع لعلم العمران البشرى الذي يبحث في شؤون البشر من حيث الملك أي "الدولة"، والكسب أي "الاقتصاد" والصنائع والعلوم، ومختلف الآداب والفنون ومن جهة أخرى متأثرا بالحضارة الغربية والتي وجد فيها خير الدين المثال الأحسن، فاستعان بوسائل وعناصر تقدمها في تحقيق كل ما قام به في تونس من إصلاحات، وبما ساهم فيه من إثراء للفكر العربي الإسلامي عموما، بمختلف المفاهيم والقيم الحديثة.

ثانيا : الأوضاع الاجتماعية:

لقد كان سكان تونس يوم قدم إليها خير الدين يتوزعون بين المدينة والريف والصحراء أما عددهم الإجمالي فلم يكن يتجاوز المليون ونصف المليون نسمة وفي حين كان سكان المدن يقتصرون

[1] محمد القروي المرجع السابق ص 63.

في معاشهم على الحرف البسيطة وعلى التجارة كان سكان الريف مزارعين وفلاحين ويعيشون في عزلة تامة عما يدور خارج حدود قراهم ومزارعهم أما الأدوات التي استخدموها في زراعتهم فكانت شبيهة بتلك المستخدمة في القرون الوسطى لبدائيتها وقلة فعاليتها بينما اعتاشت الفئة الثالثة،[1] وتشكلت من البدو وأشباه البدو سكان المضارب والخيم على الحصاد ومساعدة أهل الريف في الزراعة لكن هؤلاء سرعان ما كانوا يلوذون بالفرار إلى عمق الصحراء عندما تتعرض البلاد لجفاف أو لزيادة الضرائب ونتيجة عدم انفتاح المجتمع التونسي الريفي على مستجدات الزراعة الحديثة فقد بارت المواسم الزراعية وكان أن اشتدت وطأة الأزمة على أهل الريف بعد أن شرع الأوروبيون في تطعيم وتلقيح وتأصيل الأشجار المثمرة بحيث أصبحت تدر غلالاً وفيرة غير أن هذه الغلال لم تبق في قبضة التوانسة الذين رفضوا استبدال أدواتهم البدائية بأدوات حديثة وإنما تحولت إلى أيدي الأجانب الذين كانوا أعرف من التوانسة في عمليات استثمار الأرض واستغلالها وتصدير الغلال إلى الخارج، وفي رأسها غلال زيت الزيتون حيث أنشأ الأوروبيون المعاصر البخارية الحديثة ووضعوا أيديهم على مجمل الإنتاج التونسي من الزيتون واحتكروا التجارة إلى الخارج.

1-إصلاح القضاء:

كان النظام القضائي في تونس تقليدي يتميز بعدم التنظيم، حيث لم يكن للمحاكم مقرات دائمة ولا تنظيم متدرج ولا إجراءات معروفة ومحدودة، ولا قانون ثابت يمكن الرجوع إليه، هذا ما دعا خير الدين إلى ضرورة إصلاح الوضع المتدهور للقضاء التونسي، وكانت فرصته أثناء وجوده بباريس للدفاع عن مصالح تونس في قضية محمود بن عياد ، وهو الأمر الذي نبهه أكثر إلى الهياكل المنظمة للإدارة القضائية الفرنسية، فأعجب بالتشريعات الأوروبية المقننة، والإجراءات المتبعة في العمل القضائي محاولا أخذ ما يصلح منها وتجسيده في تونس[2] ابتداءا من سنة 1861م ، شرع خير الدين في عمله بتنظيم هياكل قضائية جديدة ، فأسس عشر محاكم، اعتمدت على قوانين محكمة ودقيقة

[1] سمير أبو حمدان خير الدين ، المرجع السابق ص 13.

[2] عبد القادر دوجة، المرجع السابق، ص 213.

وأعاد تنظيم القضاء الشرعي بإنشاء مجلس للحكام الشرعيين في العاصمة تونس يتشكل من قاض حنفي ومثله مالكي ومفتيان حنفيان وخمسة مالكية ورئيس للحنفية يلقب بشيخ الإسلام[1].

كما استغل خير الدين وظيفته كوزير سنة 1870م وكوزير اكبر سنة 1873م فأنجز عدة أعمال ساهمت في تحسين مجالات القضاء، وهي كتالي:

- تأسيس محكمة الوزارة لما أصبح وزيرا مباشرا وهي عبارة عن قسم من أقسام الوزارة الكبرى تهتم بالنوازل (الفتاوى)، غير أن هذه المحكمة كانت تحضيرية فقط فهي تحضر القضايا لتعرض على الباي لتوقيعها، والجديد فيها يكمن في إحداث دائرتين مدنية وجنائية تأثرا بالقضاء المعمول به في الدول الأوروبية.
- تأسيس محكمة الأحبار ، وهي محكمة خاصة باليهود تطبق فيها تشريعاتهم الخاصة.
- إنشاء مجلس مختلط، فكانت أول محكمة مختلطة للتجار، حرص خير الدين على تأسيسها لتعويض المحاكم القنصلية التي كانت تشكل خطرا واضحا على السيادة الداخلية والخارجية للدول

كان من أهم المجالات الإصلاحية التي تناولها خير الدين في فترة وزارته لتنظيم الهياكل القضائية الجديدة اعتماد سلسلة من التشريعات والإجراءات، فنظم مجال القضاء بالإسراع في الإجراءات القضائية ومحاربة الرشاوى التي كانت مستفحلة آنذاك[2].

كما قام خير الدين بتشكيل لجنة من العلماء ورجال الدين محددا لها معالم عملها، وخلصت اللجنة إلى إعداد نظام للحكم اشتمل على ستين فصلا ينظم مختلف الجوانب القضائية، وأعطى خير الدين لمحكمته الشرعية بالحاضرة النظر في بقية قضايا المحاكم في المدن الأخرى المنتشرة عبر كامل المدن، وهو ما يمكن اعتباره عملا جديدا جاء بناءا على تأثيرات أوروبية الهدف منها توحيد القوانين في كامل القطر مما يساهم في تحقيق المساواة بين الإفراد، وهكذا أصبحت دار الشريعة بالحاضرة طبقا للترتيب المذكور المرجع الأخير لأحكام قضاة المدن، وهو ما يفتح المجال لدخول مفهوم الاستئناف أما فيما يخص القوانين العرفية فقد تم ترتيبها هي الأخرى ترتيبا يتماشى مع ضرورات الوقت، بحيث

[1] زهير الذوادي، المرجع السابق، ص 155.

[2] زهير الزوادي، المرجع السابق، ص156.

تم تقنين عرف الفلاحة والخماسة وتحسنت العلاقات بين الفلاح والخماس إضافة إلى تقنين العرف التجاري وشؤون الزواج، كما اعتمد قانون الجنايات على العرف المحلي المتبع حتى انه سمي بقانون الجنايات والأحكام العرفية، بحيث تلك القوانين ملزمة للجميع وخارجة عن صلاحيات المحاكم الشرعية، ولقد اعتمد خير الدين في هذه الترتيبات على الأعراف المحلية ولم يقتبس القوانين الأوروبية للمجتمع التونسي مراعاة لعادته وعلاقاته الاجتماعية، وإنما كان اقتباس خير الدين مبني على الأساليب الأوروبية إي اعتماد التقنيات فقط وجدير بالملاحظة فقد حددت الترتيبات السابقة الضمير المهني للقاضي وحدود مسؤولياته ومن أهم ما قام به خير الدين تأسيس إدارة للأرشيف الوطني[1]، للاعتماد عليه كسوابق قضائية للحكم في النوازل المستقبلية وتقدير التطور الحاصل في معالجة القضايا كما أعطى خير الدين صلاحيات خاصة لمحكمة الحاضرة، منها الاختصاص في الجرائم وإحضار المتهمين، يضاف إلى ذلك كله أن الترتيبات الجديدة أعطت للمفتيين سلطات إضافية كنيابة القاضي والمفتي في عملهما لتسهيل التقاضي، كما أكدت على المبادئ الضرورية لتوفير العدالة كالتمسك بالمحل وإصدار الأحكام وأهمية المكان والعلاقة بين العمال والقضاة وهذه كلها من المبادئ الجديدة في القضاء التونسي تهدف إلى خدمة المجتمع أما فيما يخص مهنة عدول الإشهاد، فقد قام خير الدين بتنظيمها وفق منشور صدر سنة 1874م، اشتمل على ستة عشر فصلا منظما لما يمكن أن يكون عليه الشهود وشروط الولاية وضبط أسمائهم وتاريخ ولايتهم[2]، ومن الواضح أن ترتيب العدول هو إنجاز كبير في الميدان القضائي، إذ مكن القضاة من التقليل من فرص ضياع الحقوق، ودعم هذا العمل بصدور عدد من الكتب الموضحة لكيفية كتابة الشهادة وأصدر خير الدين قانونا خاصا بالشرطة وحارسي السجون، وأنشأ سجنا للنساء وآخر للرجال، ضبط فيه سلوك الحراس، وشروط نظافة المكان.[3]

[1] أحمد الطويلي، المرجع السابق، ص 50.

[2] بتبلغيث الشيباني، المرجع السابق، ص 309.

[3] احمد طويلي، المرجع السابق، ص .5.

1- إصلاح الأوقاف:

لقد فرض انتشار الأوقاف وتنوع أصناف وأهمية مداخليه وجود هيئة تشرف عليه وتسيره تتكون من مجموعة من الموظفين الذين أصبحوا يشكلون شريحة اجتماعية تستمد صلاحياتها من الأحكام المتعلقة بالوقف التي يعود النظر فيها إلى المجلس الشرعي ومن هنا يبرز لنا بجلاء مدى ارتباط الوقف بالنظام القضائي للدولة، فهم خير الدين الدور الذي يجب إن يلعبه النظام الوقفي في المجتمع، ومن هنا بدأت محاولاته الأولى لإصلاحه انطلاقا من قانون عهد الأمان لذلك ففي الفترة الدستورية هذه عمل خير الدين على إصدار منشور سنة 1858م، لكنه كان محدودا فيما يخص مراقبة الحسابات رغم انه أسس لإدارة مركزية وللأوقاف العمومية[1].

دعم هذا المنشور بمنشور جوان 1860م، والذي أعطى للإدارة حق مراقبة الأوقاف أما منشور جويلية في نفس العام ، فقد حدد دور الحكومة في التفتيش والمراقبة بالإضافة إلى إيفاد تقرير سنوي للحكومة عن حالة الأوقاف العامة وكان إنشاء جمعية الأوقاف بناء على المنشور الصادر في جوان 1874م، والذي أقر أن يكون على رأس الجمعية مجلس إدارة يتكون من رئيس ونائب رئيس وعضوين وحظيت هذه الجمعية بناء على المنشور المذكور بالاستقلالية عن السلطة السياسية، مع احتفاظها بالوصاية عليها، كما تمتعت بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية بحيث كانت تدافع عن حقوقها أمام المحاكم الشرعية[2].

وهدف هذه الجمعية هو المحافظة على الأحباس خاصة بعد تنصيب اللجنة المالية لمراقبة الميزانية التونسية فكان لابد من إنشاء هيكل دستوري منظم يحمي الأراضي التونسية من خطر الرأسمال الأوروبي، إضافة إلى العناية بهذه الأراضي واستصلاحها حتى تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي ولهذه الجمعية رئيس ونائب وعضوان وواحد وعشرين (21) وكيلا في مختلف جهات البلاد كلفوا بمراقبة العقود بصفة دورية في إطار مهام التفتيش ويروي بيرم الخامس الذي تولى إدارة هذه الجمعية،

[1] عبد القادر دوحة، المرجع السابق، ص 219.

[2] عبد القادر دوحة، المرجع السابق، ص 220.

بأن خير الدين قد عين أناس ثقاة لتقويم وتقدير ما يكفي لإصلاح الأملاك الموقوفة والذي تم تقديره بحوالي ثلاثة ملايين ريال أقيمت بفضلها الجوامع والمساجد في كل الجهات[1]

وما يبين لنا نجاح خير الدين في سياسته هذه هو ارتفاع المداخيل السنوية وهو ما أكده بيرم الخامس بقوله: « كان دخله في السنة الأولى من مباشرتي وهي سنة 1876م حوالي مليون ومائتي ألف ريال» أما ما يمكن استخلاصه في هذا المقام هو أنه بالإضافة إلى أهمية الوقف في تعزيز الرابطة الروحية، تكمن أهميته أيضا فيما جعل له خير الدين من أثر على الحياة الاجتماعية فبفعل مردوده كان ينفق على السلك الديني والمدرسين والطلبة، ولذلك فقد كان مردود الأوقاف يشكل المصدر الوحيد لرعاية الخدمات الثقافية والدينية، وشمل حتى عدة مجالات مثل الإحسان إلى الفقراء وتقديم العون وتوزيع الصدقات وزيادة على ذلك فإن العناية بالوقف ساعدت على توسيعه وانتشاره بما يؤدي ذلك إلى تماسك الأسرة التونسية، وحفظ حقوق الورثة كما أن تنظيمات الوقف وأحكامه ساهمت في تنظيم العلاقات الأسرية والاجتماعية[2].

المبحث الثاني : الأوضاع الإقتصادية والثقافية في عهد خير الدين:

أولا : الأوضاع الاقتصادية:

كانت تونس في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر م ، تمر بإحدى أعقد أزماتها بل لعلنا لا نبالغ في القول أنها لم تواجه عبر تاريخها أزمة اقتصادية تماثل التي واجهتها في ستينات القرن الماضي فقد كانت تئن تحت ثقل الديون التي تراكمت وبلغت مئة وخمسين مليون فرنك فرنسي وأدت هذه الأزمة التي نتجت عن فساد بعض الحكام حيناً وعن ضعفهم وتراخيهم أمام المفسدين في حين آخر، إلى تفشي المجاعة في أوساط الطبقتين الفقيرة والمتوسطة من الشعب التونسي وعلى الرغم من أن هذا الشعب كان يعرف غريمه جيداً وقد تمثل وقتذاك بحاكم فاسد ومفسد هو الوزير الأول مصطفى الخازندار ، وبحاكم آخر اتصف بضعفه وتخاذله هو الباي محمد باشا على الرغم من معرفته بكل ذلك

[1] علي الهمامي، التحولات العقارية وانعكاساتها الاجتماعية في سهول مجردة من (1875 إلى1939)، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، 1999-2000 ، ص ص 137 138.

[2] عبد القادر دوحة، المرجع السابق، ص221.

فقد وجد نفسه مشلول الإرادة وغير قادر على النهوض بأي خطوة ترفع عنه التهديد بالمجاعة بل أن الباي محمد باشا الذي كان يدرك جيداً استبداد وزيره الأول وجشعه وامتصاصه دم الشعب ولقمة خبزه، لم يحرك ساكناً حيث أن مصطفى خازندار أخضعه لسيطرته وجعله رهينة مسلوبة الإرادة وأداة طيعة بين يديه وعلى هذا فإن مصطفى الخازندار بقي وزيراً أول وبقيت شوكته مغروزة في ظهور التونسيين وكواهلهم ومما زاد الطين بلة أن الحاكم الفعلي لتونس آنذاك، وهو الخازندار لجأ في معالجة الأزمة إلى الاقتراض من البلدان الأوروبية بدل اللجوء إلى معالجة أساس المشكلة وهو تقليص الهدر من الخزينة في وقت كانت تعوي من خوائها، وفي وقت كان الإنفاق على الأمور غير المجدية وغير المنتجة يصل إلى مبالغ طائلة؛ وإلى تشجيع الزراعة والصناعة، مع تخفيض الضرائب عن كواهل المزارعين والفلاحين لدرجة أنها منعتهم من زراعة أرضهم لئلا تتحول غلالهم ومواسمهم كلها إلى ضرائب إن هذه السياسة الاقتصادية أدت بطبيعة الحال، إلى ما هو متوقع و محسوب،[1] إذ بلغت الدولة حافة الإفلاس وليس في ذلك أي قدر من المبالغة فالخزينة فرغت من الأموال نهائياً حتى أن أسرة الباي لم تعد تستطيع الحصول على النفقات المخصصة لها في الخزينة كما أن الرواتب حجبت عن الموظفين والجنود .

وبإزاء ذلك كله كان على الدول الأوروبية، وقد كانت تراقب عن كتب مجريات الأمور في تونس، أن تتحرك لاستيفاء ديونها وفي الوقت نفسه لوضع يدها على القرار السياسي التونسي وخرجت فرنسا باقتراح يقضي بتشكيل لجنة مالية تضم ممثلين عن ثلاث دول أوروبية هي فرنسا وإنكلترا وإيطاليا، على أن ترأسها شخصية تونسية معروفة .

ونتيجة عدم انفتاح المجتمع التونسي على مستجدات الزراعة الحديثة فقد تأثرت المواسم الزراعية، وقد اشتدت وطأة الأزمة على الفلاحين التونسيين، بعد أن شرع الأوربيون في تطعيم وتلقيح الأشجار المثمرة، بحيث أصبحت تدر غلالا وفيرة، غير أن هذه الغلال لم تبق في أيدي التونسيين الذين رفضوا استبدال أدواتهم البدائية بأدوات حديثة أن صناعته تتم بالآلات القديمة، فلما تقدمت الصناعة في أوربا وأصبحت تدار بالبخار وتنتج إنتاجا كثيرا من الشاش وأرخص منه، وأصيبت الصناعة في تونس

[1] سمير أبو حمدان ، المرجع السابق ص 39.

بضربة قاضية حتى لم يبق من مصانعها التي تبلغ الألف غير ثلاثين ويضيف احمد أمين قائلا:" وكان مما أضعف التجارة سوء أدوات النقل وفساد الطرق، وهم ينقلون غلاتهم على الإبل والخيل والبغال ونوع من العربات البدائية، وتنقل القبائل البدوية غلاتها في القوافل، فان كان الشتاء وأمطرت السماء، تشعثت، وتعطلت الحركة "[1]

وازدياد نشاط الجاليات الأجنبية، وشرع البايات في استقدام الخبراء الأجانب ومنحهم عدة امتيازات للقيام بمشاريع مختلفة، ما جعل الفرنسيين يتدخلون لحماية مصالحهم، كما أن هذه الامتيازات تحد من سلطة الحكومة في تصريف الشؤون الداخلية وهي من أسباب تدهور الأحوال الاقتصادية كان أخطر شيء على الايالة هو اندفاع القوى الاقتصادية سنة 1815 خاصة بعدما وفرت الثورة الصناعية لها القوى الاقتصادية والعسكرية، لتبدأ أوربا حملتها على شمال إفريقيا ومنها تونس من اجل القضاء على الجهاد البحري بالإضافة الى لجوء الايالة الى الاستدانة من السوق العالمية بواسطة ارلنجي ذلك المغامر في أمور المالية وشريك الوزير الأول مصطفى خزندار، أكبر متسبب في ازدياد القروض التونسية، فسارع ذلك بالبايلك إلى هاوية الإفلاس، فوضعت أمواله تحت وصاية اللجنة المالية العالمية التي تأسست سنة 1691 ،حيث قدرت الديون آنذاك بـت 127 مليون فرنك مما سبق ذكره يمكننا القول، بان المتضرر الوحيد من الأزمة الاقتصادية في تونس هو الشعب، نتيجة سوء تصرف البايات التونسيين ولجوئهم الى الإستدانة من الدول الأوربية مما أثقل كاهلهم بالضرائب كما أن الحرف والصناعات التي كانت عماد الاقتصاد التونسي، فقد تلقت صفعة أليمة على يد الصناعة الأوربية المتطورة، فالتونسيون اشتهروا بصناعتهم بنوع من النسيج يطلق عليه اسم "الشاشية"، حيث كان مصدر الرزق الأساسي للكثير منهم.

أما المهمات التي أنيطت بهذه اللجنة فتتراوح بين تحديد الدين وجدولته وطريقة إيفائه وتحديد الفوائد المترتبة عليه، ثم تحديد مرافق ومنشآت تونسية يستوفى الدين منها دون سواها على أن تقوم اللجنة المذكورة بإدارة هذه المرافق والمنشآت وقد صدر القرار بتشكيل هذه اللجنة في العام 1829م[2]

[1] سمير أبو حمدان ، المرجع السابق ، ص 40.

[2] سمير أبو حمدان ، المرجع السابق ص 40.

وإذ أراد الباي محمد باشا أن يختار لترؤس هذه اللجنة شخصية تونسية مرموقة، لم يجد بإزائه إلا خير الدين إلا أن هذا الأخير اعتذر عن ترؤسها والظروف في تونس على ما هي عليه وكان أن ألح عليه الباي قائلا له: " **ليس في تونس من هو أجدر منك بتولي لجنة الأجانب"**

وهكذا قدر لخير الدين الذي كان يقضي وقته في التأليف والكتابة وفي وضع الأفكار لما يجب أن يكون عليه مستقبل تونس، أن يضطلع مرة أخرى بدور بارز في حقبة مصيرية من تاريخ تونس الحديث عكف خير الدين الذي سمي وزيراً إلى درس مطالب اللجنة الأوروبية، فلقي نفسه أمام مشكلة كبيرة فالأوروبيون يريدون لاستيفاء ديونهم، أن يديروا ويشرفوا على الاقتصاد التونسي برمته وهو أمر يجعل تونس خاضعة كلياً للإرادة الخارجية لكنه وبعد مفاوضات عسيرة، تمكن من حصر المؤسسات والقطاعات الإنتاجية التي ينبغي أن تكون وحدها مصدراً لتسديد الديون ولئن استطاع بعد محكمات مريرة بينه وبين المفاوضين الأوروبيين من ترتيب هذا الأمر بحيث لم يمكنهم من إخضاع تونس برمتها للمشيئة الأوروبية، غير أن ثمة شيئاً آخر كان على خير الدين أن يواجهه وأن يجد العلاج له؛ هذا الشيء يتمثل، تحديداً بالفساد الذي استشرى واستفحل على يد أناس يقفون على رأس الهرم في السلطة، ولا هم لهم سوى أن يمتصوا، كمثل العلقة دم التونسيين ولقمة عيشهم ويأتي على رأس هؤلاء، كما قلنا مراراً، مصطفى الخازندار الذي كان لا يزال وزيراً أول ، على أي حال فقد كان على خير الدين أن يحدد أسساً بعينها للخروج من الأزمة الإقتصادية والسياسية في تونس ونحن نستطيع أن نجمل هذه الأسس بإثنين رئيسيين : الأساس الأول : تطهير الدولة من الأشخاص الفاسدين، والأساس الثاني : إصلاح الاقتصاد ،أما بالنسبة إلى الأساس الأول فقد اتجه خير الدين إلى الوزير الأول مصطفى الخازندار لكونه يمثل أكبر بؤرة للفساد في تونس، خاصة وأن فضائحه ورشاويه ورذائله تدور في الشارع التونسي على كل شفة ولسان وظل خير الدين يتربص به على مدى خمس سنوات متواصلة دون أن يتمكن من الإيقاع به، خاصة وأن الباي التونسي محمد باشا كان لا

يزال يؤمن له ما يعوزه من شرعي الشيء الآخر الذي حال دون وقوع الخازندار في الشرك فهو مكره ودهاؤه .[1]

لكن الصدف تشاء أن تلعب لعبتها حيث وقعت بين أيدي اللجنة المالية التي يرأسها خير الدين وثائق ومستندات تثبت فساد هذا الرجل وتلاعبه وتخريبه للاقتصاد الوطني وإذ عرف الباي محمد الزلة التي وقع بها وزيره الأول عمل جاهداً على التغطية عليها وعدم إشاعتها بين الناس وقد اجتمع لهذا السبب، بخير الدين وألح عليه طالباً عدم إفشاء هذه الوثائق والمستندات مقابل أن يقوم بعزله من سائر مناصبه بعد فترة وجيزة لكن خير الدين الذي يعرف جيداً دهاء الخازندار ومكره ويعرف أكثر من ذلك، بأنه يتحمل جزءاً كبيراً من المأساة التي حلت بالشعب التونسي، رفض طلب الباي وأذاع الخبر على الملأ فعمت الغبطة المناطق التونسية كافة وألح الناس على خير الدين بأن يُخضع الوزير الأول للمحاكمة مثله مثل أي مواطن آخر، وأن يُجرد من ألقابه ومناصبه كافة وهكذا كان إذ أنه عزل من منصبه كوزير أول وحوكم ، وأرغمته المحكمة على تعويض الشعب التونسي بخمسة وعشرين مليون فرنك فرنسي وقد حصل كل ذلك في العام 1873م ويصف الكتاب والمؤرخون بأن الشعب التونسي لم تجمعه البهجة والغبطة مثلما جمعته عندما عزل مصطفى الخازندار في ذلك الحين لم يكن بين رجالات البلاد من هو أجدر من خير الدين وأكفأ في تولي المنصب الذي أصبح شاغراً وهو منصب الوزير الأول.

لقد آن الأوان لإطلاق يده في عمل إصلاحي ينقذ تونس وأهلها وهكذا فإن الوزير الأول خير الدين توجه إلى الأساس الثاني الذي تحدثنا عنه قبل قليل، والمتعلق بإصلاح الاقتصاد.

في مبتدأ الأمر شاهد خير الدين ما كانت قد فعلته الضرائب الباهظة وغير المدروسة والعشوائية بحياة الناس وأرزاقهم، خاصة بحياة المزارعين الذين هجروا أراضيهم وأهملوها فتحولت إلى يباس لا ينبت فيه غير الشوك وبإزاء ذلك كان على خير الدين، وهو أصبح الآن صاحب القول الفصل في تونس، أن يعيد الناس إلى أراضيهم فشجع على الزراعة، وقلص كثيراً من الضرائب وعين أناساً لجبايتها مشهوداً لهم بنزاهة الكف كما أنه أطلع شخصياً على شكاوى الناس، فوضع في ميدان

[1] سمير أبو حمدان ،المرجع السابق ص 43.

تونس العاصمة صندوقاً حديدياً مخصصاً لوضع الشكاوى، وكان مفتاح هذا الصندوق في جيبه ومما يؤثر عن هذا الرجل أنه كان وقبل بلوغه مكتبه كل صباح، يعرج على الصندوق فيفتحه ويُخرج ما بداخله من شكاوى الناس وظلاماتهم، وكان يبت بها يومياً وفي فترة وجيزة أحس الجميع بأن صخرة كبيرة أزيلت عن صدورهم[1]

ثانيا : الأوضاع الثقافية

كانت الأوضاع الثقافية في تونس خلال تلك الفترة، تقوم على أسس تقليدية، هدفها تلقين المتعلم ما يمكنه من فهم دينه واكتساب لغة القرآن كما كانت هذه الأسس والقواعد التعليمية لا تخضع لقوانين ضابطة ولا إلى برنامج مسطر، ولم تعرف الحياة الثقافية والتعليمية اهتماما من طرف السلطة إلا في عهد أحمد باي الذي أعطى أهمية للجانب التعليمي، كما سبق وذكرنا، وأيده في ذلك الوزير المصلح خير الدين باشا عندما تولى الوزارة الكبرى، فساهم بإدخال إصلاحات عديدة في هذا الجانب، ومن هنا نطرح التساؤل التالي: فيما تمثلت إصلاحات خير الدين في الميدان الثقافي والتعليمي؟ وما هي الآثار الناتجة عنها ؟ سعى خير الدين إلى إدخال إصلاحات علمية وثقافية أقامها على أربعة أركان أساسية، على حد تعبير محمد الفاضل ابن عاشور ، وكان أثرها بعيدا في التطور الفكري والنهضة الأدبية في تونس وهي:

1- إنشاء المدرسة الصادقية[2]

2- تنظيم التعليم الزيتوني

3- إنشاء المكتبة العبدلية

4- تشجيع الطباعة والصحافة والنشر [1]

[1] سمير أبو حمدان خير الدين التونسي المرجع السابق، ص 44.

[2] **المدرسة الصادقية** أسسها خير الدين التونسي في سنة 1875م. وتعد أول مدرسة ثانوية عصرية في البلاد التونسية جاءت لتعاضد مجهود المدرسة الزيتونية في نشر العلم. وقد تخرج من الصادقية جل القيادات والشخصيات السياسية التونسية هامة كالرئيس الحبيب بورقيبة والقاضي محمد بن عمار والوزير أحمد بن صالح والكاتب محمود المسعدي ورئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر و الأستاذة خديجة بنت الشيخ العيد ماجد و غيرهم. أنظر ملحق 04 خير الدين التونسي، المصدر السابق، ص. 03 (أنظر الملحق 03 ص83)

أساتذة فرنسيين، وأما تعليم اللغة التركية استحضر له أساتذة من الأستانة ،أما عن شروط القبول بالمدرسة فيقبل التلاميذ من سن السابعة إلى الخامسة عشر عاما في السنة الأولى، وفي السنوات الموالية من سن السابعة إلى سن العاشرة والعدد المعلن عنه للقبول 150 2تلميذا من العاصمة و70 من داخل البلد، وأنشأ خير الدين إقامة خاصة لتلاميذ بالمدرسة وتوفر المدرسة زيادة على ذلك، الأكل والملبس[2] والمسكم مجانا واعتبر التعليم فيها ذا درجة أساسية وثانوية، مع تنسيقه مع التعليم الزيتوني، حيث يصح أن ينتقل الطالب، في رتبة معينة من الدارسة الثانوية، لاكتمال دراسة العلوم الدينية بجامع الزيتونة أو تعلمه التعليم العصري ، أما المكتبة "العبدلية" فهي مكتبة حديثة أنشأها خري الدين تحت اسم "العبدلية" وتحتوي على نمط المكتبات الحديثة، نظمها تنظيما عصريا من حيث ترتيب الكتب ووضع فهارسها ومحتوياتها وطريقة تداولها بين القراء

أما بالنسبة للكتب الموجودة في هذه المكتبة فقد قام خير الدين بجمعها من مختلف المدارس والمساجد بتونس، ووهب لها من عنده ألفا ومائة كتاب مخطوط، كما قام بتحسين مطبعة الدولة ووكل إليها نشر الكتب العلمية والأدبية وأصلح «الرائد التونسي»، وشجع على نشر المقالات فيه، فكان ينشر فيها أفكاره السياسية التي ألزم الموظفين بقراءتها.

ويعتبر تشجيع خير الدين التونسي للطباعة والصحافة والنشر من أقوى الأركان الأربعة أثار في تطور الحياة العلمية والفكرية في تونس لم تلعب الطباعة دورها الفعال منذ تأسيسها في تونس كما أصبحت عليه في عهد خير الدين، إذ منذ تأسيسها سنة 1860م لم تطبع إلا 68 كتابا، في حين عرفت خلال فترة حكم خير الدين انتعاشة ملحوظة، بعد أن قام يبعث النشاط فيها، ووسع نشاط النشر بها بالإكثار من نشر الكتب الأدبية والتاريخية وربط تونس تمركزي النشر الهامين في العالم العربي وهما بيروت والقاهرة، فكثرت المراسلات والمبادلات واتسع باب جلب الكتب المطبوعة من المشرق إلى تونس[3].

---

[1] محمد الفاضل ابن عاشور الحركة الأدبية والفكرية في تونس في القرنين -13-14ه (19-20م)، ط1، المجمع التونسي لعلوم والآدب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2009، ص 46

[2] عبد القادر دوحة المرجع السابق ص 89.

[3] عبد القادر دوحة، المرجع السابق، ص 100

ويبرز اهتمام خير الدين بالصحافة عندما تتصفح الرسائل التي قام بإرسالها إليه الجنرال حسين بصفة مستمرة منذ م1865، كما استعمل الصحافة الأوروبية للتعريف بكتابه، ويتضح ذلك من خلال المراسلات التي كانت بينه وبين حسين الذي تكفل بطبع ترجمة كتاب" أقوم المسالك "في كل من باريس ولندن، وقد طمأنه هذا الأخير في أحد مراسلاته بأن المقدمة ومضمونها وقد نالت إعجاب العديد من الناس، كما أن رغبة خير الدين في معرفة إنجازات حكومته داخليا وخارجيا دفعه إلى بعث جريدة "الرياض التونسي"، حيث أصبحت هذه الجريدة تمثل الصوت الرسمي وقناة تواصل بين الحكومة والشعب بالإضافة إلى دورها التربوي، تصدر بصفة دورية بفضل جهود محمد بيرم ومحمد السنوسي وقد استغل خير الدين الصحافة الأغراض السياسية، ويظهر ذلك من خلال مقاله "حماية المهتمين"، التي حث فيها على التسامح في معالجة وضع الأقليات الغير إسلامية، وذلك لكسب ود الدول الغربية[1]

يمكننا ان نستخلص بأن مردود خير الدين التونسي كان له الأثر الكبير في تطور الجانب الاجتماعي بالدولة، وذلك من خلال عنايته بالأوقاف والقضاء وحفظ حقوق لورثة، كما أن تنظيمه للوقف وبصفة كبيرة أثر في تنظيم العلاقات الأسرية والاجتماعية.

[1] عبد القادر دوحة، المرجع السابق، ص90.

الفصل الثالث: إصلاحات خير الدين باشا التونسي

المبحث الأول: مفهوم الإصلاح وخصائصه

المبحث الثاني: الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية

المبحث الثالث: إصلاحات خير الدين بين النجاح والفشل

ظهرت في تونس ثلة من المفكرين والمصلحين في القرن 19م كانت تنادي الى ضرورة الاصلاح، ومن بينهم خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية الذي عرفه بكتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، احمد ابن أبي الضياف وكتابه إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان"، محمد السنوسي وكتابه "الاستطلاعات الباريسية"، وعرف أيضا بالرحلات الحجازية"، بالإضافة الى ذلك محمد بيرم الخامس "صفوة الاعتبار بمستودع الأمطار والأقدار، وغيرهم من المثقفين أمثال الجنرال رستم ومحمود قابادو الذين زاروا الدول الغربية وأعجبوا بالتقدم الحضاري والثقافي فيها، وأدركوا الفرق الشاسع بينها وبين البلدان العربية عامة وتونس خاصة، وهذا ما دفعهم الى تدوين انطباعاتهم وكان لهم هدف مشترك ألا وهو القيام بتحسين وإصلاح الأوضاع في تونس للوصول الى التطور والازدهار الذي بلغته أوربا في شتى المجالات

المبحث الأول : مفهوم الإصلاح و خصائصه

أولا : مفهوم الإصلاح

أ– لغة

لفظة مشتقة من كلمة صلح، يصلح ،صلاحا، وصلوحا ،والصلاح والإصلاح، نقيض الإفساد، إي أقامه

ب – إصطلاحا:

هو إحداث تغيير في الشكل أو الحالة أو إزالة خلل أو إدخال عمل أفضل مما يجعل معنى التغيير في شكل السلطة ووضع المجتمع وإصلاح ما فيه من فساد وتعود أصول حركة الاصلاح الى تعاليم الاسلام نفسه، حيث يرى الكثير من المفكرين أن حركة الاصلاح الحديثة جاءت كرد فعل على الغرب، فلما رأى المسلمون ما حال بهم من نكبات بسبب تقدم أوربا، عليهم بعلومها أو أنظمتها، فاقتنعوا انه لا بد من تقليد الغرب وأنظمتهم[1] كما يرتبط الاصلاح بمصطلح التجديد ويمكن القول بان الحاجة للإصلاح أو التجديد تستدعيها أسباب واجتماعية وسياسية، فإذا كان الاصلاح هو العودة بتطبيق أحكام نافذة على أوجه الحياة، فان التجديد زيادة عن ذلك لفتح باب الاجتهاد لمواجهة المستجدات الطارئة في حياة المجتمع[2].

ثانيا : خصائص الحركة الإصلاحية في تونس

تميزت الحركة الإصلاحية باتحاد السيف والقلم من اجل خوض معركة الاصلاح وخاصة الجانب السياسي منه كمقدمة في رواية له، لكن سرعان ما فشل هذا الاتحاد في قهر خصومه من محافظين أو عملاء لمصالح أجنبية ومناورين ،أوربيين لان يمهدوا للاستيلاء على البلاد .

- لم يقف وراء الاصلاح للإصلاح فحسب بل انخرطوا في العمل السياسي لتطبيق أحكامهم وبرز ذلك في حياة خير الدين التونسي

[1] عبد الكريم بوصفصاف، **الفكر العربي الحديث والمعاصر–محمد عبده، عبد الحميد بن باديس نموذجا**، ج1، ط1، دار مداد قسنطينة، 2009، ص 271.

[2] فريد حاجي، **الاصلاح واليته عند ابن العنابي وخير الدين التونسي خلال القرن التاسع عشر**، دار كرم ، بيروت للنشر ، ص 114-113

- إن رموز الفساد ومناهضة مشروع الاصلاح خاصة مصطفى خزندار ومصطفى بن إسماعيل، لم يبتعدوا عن مراكز القرار الأولى، مما جعل قدراتهم في الإضرار والإفساد لسياسة خير الدين وأنصاره لحد ما في البداية حتى الوصول الى القضاء عليها في النهاية[1].

- لم يشكل التيار الإصلاحي التونسي خلال القرن التاسع عشر حركة سياسية وفكرية مستقلة محددة الهدف بل مكون من شخصيات مترابطة ومتضامنة نسبيا، دون أن تكون في مستوى هيكله تنسيق عملي وتنظيمي وسياسي يوفر لها نجاعة ميدانية أو حصانة أمنية[2].

- يعتبر خير الدين مصلحا سياسيا واجتماعيا مثله مثل مدحت باشا، غير أن الفرق بينهما كالفرق بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، فا عجز عن الاصلاح ثار ودبر الانقلاب، وخير الدين يصلح وان " عجز عن الاصلاح رفع يديه الى السماء وقال: "اللهم إني قد بلغت اللهم فالشهد ".

-كان خير الدين رجل دولة يحمل مشروع إصلاحي استلهمه من زيارته الى فرنسا، مستندا الى أرضية فكرية، لكن ممارسة برنامجه السياسي خلال الفترة التي قضاها في الوزارة، تخللها أزمات وتناقضات وظهور أطراف معادية له شخصيا والمصالح الوطنية عامة، جعلته غير قادر على تنفيذ ما رسمه من أهداف لتطبيق أفكاره الإصلاحية، كما تزعم خير الدين التيار الإصلاحي وأصبح من رواد الحركة الإصلاحية في تونس، إلا أن الاصلاح قد تعثر في بداية عهد محمد باي انتشار الفساد وتواطؤ بعض الأطراف مع الدول الأوربية الاستعمارية

ومما سبق نستنتج أن خير الدين أصبح قطب على الحياة السياسية والفكرية في القرن 19م، مثله مثل احمد ابن العنابي وغيرهم[3].

المبحث الثاني : الإصلاحات السياسية و الاقتصادية والمالية

[1] زهير الذوادي، المرجع السابق، ص 7.

[2] المرجع نفسه، ص 127.

[3] زهير الذوادي، المرجع السابق ، ص 133.

أولا : الإصلاحات السياسية

حاول خير الدين باشا الإصلاح من الداخل لكونه أداة من أدوات السلطة السياسية سواء في تونس أم في الأستانة لقد تحمل العديد من المسؤوليات السياسية وهو يدرك أنه يتحرك في محيط غير مناسب؛ فقد حاول التخفيفَ من الفساد، والضربَ على أيدي المفسدين، بالوقوف إلى جانب الباي في الصواب ومعارضته في الخطأ إلا أن مهمته كانت صعبة، رغم إحاطة نفسه قدر الإمكان بفريق من الموظفين والإداريين الأَكْفَاء والمخلصين.

فالسلطة السياسية فاسدة، ومن ثَمَّ فهي تقف ضد أي نجاح للإصلاح بتونس، ومن ثَمَّ تعرُّضه لكثير من الدسائس والمشاكل في علاقته بالسلطة ورجالاتها سواء في تونس أم في الأستانة، وهو ما جعله غير محبَّب لديهم، وخير مثال على ذلك ما رواه رئيس التشريفات العثماني من أن علاقة خير الدين باشا مع السلطان عبد الحميد لم تكن مرنة؛ إذ إن لهجته وتصرفه في أحاديثه مع السلطان، إلى جانب هفوات صغيرة أخرى، جعلته شخصاً غير محبب لدى جلالته ، كانت البلاد غارقة في الفوضى السياسية والمالية، وفي الوقت التي كانت تحتاج فيه الى شخص مصبح يخرجها من الأوضاع التي وصلت اليها، لكن بحيثه كان متأخرا، حيث قبل بمنصب الوزير الأكبر سنة 1873م، أي بعد مصطفى خزندار الذي تلاعب بأموال الدولة واستغل السلطة لصالحه، وبالتالي كانت الظروف التي تولى فيها خير الدين هذا المنصب صعبة جدا، ورغم قصر مدة توليه الوزارة، إلا أنه استطاع أن يكون بالكثير من الأعمال الإصلاحية[1].

تطرق المصلح خير الدين باشا في كتابه أقوم المسالك، عن أسباب تقد الشعوب الأوربية وتطورها، وما آلت إليه الأمة الإسلامية من تأخر وجمود، داعيا الى التأمل طويلا في أسباب تقدم الأمم وتأخرها مستندا في ذلك لما أمكن تصفحه من التواريخ الإسلامية والأجنبية، مع ما حرره الكتاب من الفريقين فيما كانت عليه الأمة الإسلامية، وما آلت إليه وما سيئول أمرها في المستقبل.

حيث تناول موضوع الاصلاح السياسي انطلاقا من الواقع الذي يعيش فيه، حيث الفساد وانعدام النظام، وكانت دعاوي المصلحين عموما في مجال الاصلاح السياسي لنظام الحكم في جزء

[1] بن لغيث الشيباني، المرجع السابق ، ص 70.

عظيم من مقتضياته، وقد تأثر خير الدين بأفكار المصلحين الذين عاصرهم، ومنهم محمد بن عبد الوهاب الذي اثر عليه في دراسته وتكوينه الفكري، وإدراك مشكلات المسلمين وقضايا العالم الإسلامي ، لكن خير الدين بقدر ما تشبع يقيم ومبادئ وانجازات الحضارة الغربية أثناء إقامته بفرنسا مطلع خمسينات القرن 19م،[1] بقدر ما فهم عمق وخطورة تنامي الميل الاستعماري الفرنسي بصفة عامة وأطماعه في تونس على وجه الخصوص، لذلك نجد سياسته تتمثل في البحث عن سبيل في التخلص من النفوذ الاستعمارية ، وذلك بإعادة ربط تونس بالدولة العثمانية لتفادي سقوطها في أيدي الاستعمار الأوربي، وخير الدين لا يدعو الى نظام معين من أنظمة الحكم، ولا يصرح بضرورة أتباع نظام معين، وإنما الغالب على تفكيره وعلى تفكير معاصريه من المصلحين، كأحمد ابن أبي الضياف مثلا، كتوفير العدل والحرية اللذان هما أصلان في تشريعاتنا فخير الدين يرى انه لا سبيل الى القوة والازدهار إلا بالعودة الى النظام الذي يكون قوامه التأسيس على دعامتي الحرية والعدل، ومن هذا المنطلق يوجهنا الى الأسس التي يبنى عليها الحكم القوي، ففي رأيه إن إحراز أسباب القوة لا يكفي فيه تحصيل الخبرة الصناعية والفنية لا بد من تغيير جوهري في النظم السياسية والاجتماعية، لان هذه النظم هي السر فيما تشهده أوربا من تطور نلاحظ أن خير الدين عندما يدعو إلى الاقتباس من الحضارة الأوربية، فهو لا يدعو في نفس الوقت الى التقليد الأعمى، حيث نبه الى من جنحوا الى هذا الاتجاه، عندما قلدوا الغرب تقليدا أعمى، في محاولة للنهوض بالخلافة العثمانية رد عليهم بقوله: "مبدئيا من المحال نقل مؤسسات من بلد الى بلد أخر، حيث تكون فيه طبائع البشر متغايرة، وكذا أخلاقهم وتربيتهم وظروف مناخهم، وفشل هؤلاء المقلدون، بسبب كونهم لم يجنحوا الى اصلاحات جوهرية تتلاءم والحاجات الحقيقية للبلاد وطبائع سكانها".

وأكد هذا الأمر أيضا في مذكراته لقولة: "نصف الحلول دون الأسس، وقلدنا أوربا في بعض المؤسسات المعزولة لأننا لاحظنا النتائج الطيبة التي وفرتها في البلدان التي ظهرت فيها متناسين أن مجمل القوانين لبلد معين هي التي تضمنت الفوائد من كل إجراء خاص [2].

[1] زهير الذوادي ، المرجع السابق ، ص 137.

[2] زهير الذوادي، ، المرجع السابق ص 138.

كما بين لنا أن الانفراد بالسلطة والاستبداد بالرأي لا يؤديان الى عواقب وخيمة، وهو ما جعله يؤكد أن العمل بالرأي الواحد مذموم، ولو بلغ صاحبه ما بلغ من الكمال والمعارف مستدلا بالكثير من المواقف والتحاليل بالعلامة ابن خلدون فيما يتعلق بضرورة المشورة في الحكم وتفادي الظلم المؤدي الى خراب العمران، شأنه في ذلك شأن ابن أبي الضياف وسائر المصلحين التونسيين في القرن 19م ، الذين تحدثوا عن مساوئ الحكم المطلق وضرورة الحكم المقيد بالقانون[1].

لذلك يمكن تلخيص مذهب خير الدين السياسي في هذه الجملة، وجب علينا أن نجزم بان مشاركة اهل الحل والعقد للملوك في كليات السياسة مع جعل المسؤولية في إدارة المملكة على الوزراء المباشرين لها بمقتضى القوانين المضبوطة، مراعيا فيها حال المملكة، وقد فهم خير الدين ذلك مما جعله يتبع نهجا سياسيا حذرا، فأبقى على التوازن بين الدول الأوربية.

بالإضافة الى الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة التي منحت للقوى الأوربية، جعلت اقتصاد البلاد محل احتكار القوى، مما أدى ارتفاع الديون بسبب عجز الدولة في تسديد الاموال الطائلة التي اقترضت من الدول الأوربية، مما أدى الى وضع المالية التونسية تحت نظام الرقابة والتصرف الأوربي، ومن الطبيعي أن تعرقل هذه التدخلات التي أضرت بالاقتصاد ومست السيادة وتحميد الإصلاحات لم ينجز خير الدين خلال الفترة التي قضاها على رأس الوزارة (1873-1877م)، برنامجا تابعا بشكل كلي من المفاهيم والنظريات التي قدمها في كتابه "أقوم المسالك"، حيث حاول المجاز ما يمكن انجازه في ظل ما تعرفه البلاد من الفوضى السياسية والمالية صعبت من مهامه وجعله غير قادر على تنفيذ ما رسمه من أهداف إصلاحية، وباستقالة خير الدين انتهت كل محاولاته الإصلاحية الهادفة إلى إنقاذ الايالة من خطر السقوط تحت النفوذ الاستعماري، حيث لم يكن باستطاعته إصلاح أوضاع فسدت وتدهورت منه فترة طويلة، في فترة حكم لا تتجاوز أربعة سنوات قضاها في سبيل توفير الوسائل اللازمة من اجل تحقيق إصلاحاته.

ثانيا : الإصلاحات الاقتصادية

[1] الصحراوي قمعون، حركة الإصلاح و التحديث في تونس، دار برق للنشر، تونس، 2012، ص 21.

شهدت فترة حكم خير الدين التونسي، تأزم الأوضاع الاقتصادية، حيث كان اقتصاد تونس اقتصاد تقليدي، يقوم على الزراعة وبعض الحرف التقليدية، نتيجة التغلغل الأوربي داخل تونس، والتحكم في الأسواق وبالتالي السيطرة على الاقتصاد باستعمالهم أساليب حديثة في الزراعة والصناعة والتجارة، مما أضعف المنتوج التونسي[1].

للنهوض بالفلاحة أصدر خير الدين قانون الخماسة الذي حدد حقوق وواجبات الخماس، ونظم علاقته مع الفلاح، حيث أصدر تعليمات الى جميع الهيئات والسلطات بإعطاء أهمية كبيرة لتنمية النشاط وترجمة هذه التعليمات ميدانيا بالقيام في مختلف المناطق بتحديد مساحة الأرض المزروعة، وأفادت التقارير عن أسباب توسع وتقلص المساحات الزراعية، ويظهر من ذلك أن خير الدين التونسي كان يهدف الى تبنى نظام إحصائي لعملية الإنتاج، ينطلق من وضع التقديرات الجبائية للدولة، وتحديد حجم المساعدات التي يمكن أن تقدم للفلاحين وهكذا بينما أدت سياسة مصطفى خزندار الى انخفاض مساحة الأراضي المزروعة من 150 ألف هكتار إلى 60 ألف هكتار، أدت سياسة خير الدين الى اتساعها إذ تجاوزت 700 ألف هكتار سنة 1877م عند تخليه عن الحكم ومن جهة أخرى نلاحظ انه قد اهتم بالقطاع الصناعي من خلال إصداره قانون يضبط حقوق وواجبات العمال والصناعيين وتنظيم العلاقة بينهما، كما عمل على تنظيم العلاقة بين الحرفيين وأرباب الهيئات التي تنظم نشاطهم، وذلك من اجل إحياء الصناعات التقليدية مثل صناعة الشاشية وحرفة النقش بمقاييس معينة بعد قيامه بضبط الأوزان والمكاييل وإبدال العملة النقدية ناقصة في الوزن بعملة الذهب الكاملة ، أما القطاع التجاري، فقام بخفض الإرادات الجمركية بهدف تشجيع الإنتاج والتصدير فانتعش الاقتصاد وازدادت المداخيل [2].

وشجع الفلاحين على محاربة الغش في المنتوجات لتحسين نوعية وكمية الإنتاج التونسي حتى يستطيع الأجانب من خفضها من 8 % الى 3%بالنسبة للصادرات ، و الحد من المنتوجات الأوربية التي غزت تونس في تلك الفترة.

[1] عبد القادر دوحة، المرجع السابق 210.

[2] زهير الذوادي، المرجع السابق، ص 153.

لذلك بدأ خير الدين بتنظيم التجارة الداخلية، بمنع بيع السلع خارج الأسواق والمحلات المخصصة لها، يهدف لخلق نوع من التنافسية مع السلع الخارجية، بالإضافة الى رفع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع.

اعتبر خير الدين العصب الرئيسي الذي يقوم عليه عصب اقتصاد البلاد، وهو النظام المالي الذي يرتكز على عنصرين هما :

العنصر الأول: يتعلق بتحصيل الموارد المالية الضرورية

العنصر الثاني: يتعلق بكيفية استغلال وتوزيع تلك الموارد المالية على مختلف القطاعات في الدولة بما تضمن تفعيلها وزيادة إنتاجها، حيث أن الموارد المالية ترتكز أساسا على الجباية، مما دفعه على إدخال تعديلات على طرق تحصيلها، لذلك أبطل ما هو غير مناسب[1]، حيث يقول بيرم الخامس: "وأما ما يتعلق بتحسين الإدارة المالية والحكيمة في القطر، فأحدث أمورا عديدة نافعة فمنها انه أبطل المحابي التي اختلفت كميتها وكيفيتها"، كما أوقف خير الدين المحلات السنوية التي كانت تقوم بجمع الضرائب بالقوة، محاولا تغليب المصلحة العامة من خلال احتكاكه بالأوربيين.

ثالثا : الإصلاحات المالية

مقاومة الفساد المالي: كانت تونس تعاني في تلك الآونة القرن من أزمة مالية خانقة بسبب فساد السلطة وتراخي الباي في مواجهتها، فقد كان في السلطة رجلان فاسدان، هما مصطفى خزندار ومساعده محمود بن عياد مدعومان من طرف باي تونس، سلبا ونهبا وأغرقا البلاد والعباد في أزمة اقتصادية خانقة، تمثَّلت في تراكم الديون التي وصلت مائة وخمسين مليون فرنك فرنسي.

وصلت البلاد التونسية حافة الإفلاس، ولم تعد قادرة معه على أداء رواتب الموظفين والجنود وهو ما أدى بالدول الأوروبية خصوصاً فرنسا وإنجلترا وإيطاليا إلى تشكيل الكومسيون المالي عام 1869م لتحصيل قروضهم، وهي لجنة مكوَّنة من ممثلي الدول الثلاث برئاسة خير الدين باشا مهمتها تحديد الديون وجدولتها وطريقة استيفائها وتحديد الفوائد المترتبة عليها.

[1] عبد القادر دوحة، المرجع السابق ، ص 207.

قام خير الدين باشا للخروج من هذه الأزمة المالية بتطهير الدولة من المفسدين، فعزل الوزير مصطفى خزندار وتمَّت محاكمته وتغريمه بخمسة وعشرين مليون فرنك فرنسي.

كما عمل على إصلاح الاقتصاد، ومن ذلك تشجيعه الزراعة بتقسيم الأراضي الزراعية إلى مناطق، والتقليص من الضرائب، وتحرِّي الأمناء في جمعها، ونظَّم العلاقات بين المُلاك والمزارعين، وبين المزارعين والدولة، وشجع غراسة الأشجار المثمرة خصوصاً النخيل والزيتون مع إعفاء هذين النوعين من الضرائب مدة عشرين عاماً كما قام بمجموعة من التدابير الأخرى لمقاومة الفساد: كوضعه صندوقاً للشكاوي في وسط ميدان مدينة تونس، وإصلاح القضاء[1]

المبحث الثالث: إصلاحات خير الدين بين النجاح والفشل:

أولا : أثر نجاح الحركة الإصلاحية :

عمل خير الدين من خلال المناصب العديدة التي تولاها على أن يطبق الجزء الأكبر من رؤيته الإصلاحية، وفي الفترة القصيرة التي تولى فيها منصب الوزارة الكبرى، نجح خير الدين في إقرار جملة من الإصلاحات الهامة التي دعا إليها في مقدمة كتابه، باستثناء إعادة العمل بالدستور، وقاوم المناوئين له وأولهم الصادق باي نفسه الذي أصبح يضيق ذرعا بخير الدين، وقد قامت الإصلاحات على تنظيم مؤسسات الدولة تنظيما حديثا يعتمد الكفاءة ومنح المسؤوليات إلى الأتباع من الذين ناضلوا

[1] أحمد أمين، المرجع السابق ، ص 164.

لتحقيق الإصلاح منذ عشرات السنين أمثال محمد بيرم الخامس وابن أبي الضياف، وسنت القوانين عديدة لتنظيم النشاط الاقتصادي وأصبحت الأداءات مضبوطة وطرق استغلالها معلومة، وأعيد تنظيم القضاء واهتم خير الدين بالوقف وبإصلاح التعليم الزيتوني كما سبق وتطرقنا إلى ذلك في محطات سابقة من هذه الدراسة أما أهم ما أقدم عليه تأسيس المدرسة الصادقية [1].

هذه الإصلاحات مهمة في حد ذاتها لكنها ليست جوهر البرنامج الإصلاحي الذي طمح إليه، لكن الأركان الأربعة التي ذكرها محمد الفاضل ابن عاشور شكلت مقدمة أساسية لباقي حلقات العمل الإصلاحي الذي خاضه خير الدين واتضحت ثمرة هذه الأركان وخاصة عمل إنشاء المدرسة الصادقية بعد عقود من تأسيسها، فقد تخرجت منها النخبة التونسية الجديدة التي قادت الحركة الوطنية أثناء الاستعمار، التي استلهمت الفكرة الإصلاحية من وفكر خير الدين وعمقت الوعي الاجتماعي والسياسي وحولته إلى عمل وطني في أفق حداثي[2].

وساهمت الأركان الأربعة من مجملها في نسج قوة المقاومة الحضارية والثقافية للهيمنة الاستعمارية على تونس منذ انتصاب الحماية الفرنسية 1881م بالعمل على تمتين أسس ومقومات الشخصية الثقافية التونسية وهويتها الوطنية التي شكلت القاعدة للوعي الوطني والكفاح التحريري وقد بدت الحركة الوطنية التونسية منذ نشأتها وفي جميع مراحلها كامتداد للحركة الوطنية الإصلاحية، فعلى مستوى الأشخاص لم تنقطع سلسلة المصلحين التونسيين من خير الدين باشا [3]إلى الحبيب بورقيبة مرورا ببشير صفر وعلي باشا حامبة وعبد العزيز الثعالبي وغيرهم، وعلى مستوى الأفكار فإن الحركة الوطنية في أطوارها قد تبنت مشروع الحداثة الذي وضعته الحركة الإصلاحية قبل انتصاب الحماية ، والذي كان يرمي إلى إرساء تنظيمات دستورية قوامها الفصل بين السلطة والمساواة أمام القانون والحرية ونشر تعليم عصري للنهوض بالبلاد التونسية وكذلك إلى الملائمة بين الشريعة الإسلامية وبين

[1] زهير الذوادي، المرجع السابق، ص 133.
[2] المرجع نفسه، ص 134.
[3] زهير الذوادي، المرجع السابق، ص 133.

مقتضيات العصر كما استندت على مبادئ الثورة الليبرالية وقاومت الاستعمار باسم القيم الفرنسية التي تبنتها من قبل الحركة الإصلاحية.

وكانت النخبة التونسية التي أخذت بزمام الحركة الوطنية متشبعة بهذه المنطلقات والمبادئ ومناهج وقد تلقى جل هذه الثلة من الوطنيين تعليما عصريا بالمدرسة الصادقية[1] والتي كان فوجها الأول بمثابة همزة الوصل بين الحركة الإصلاحية والحركة الوطنية، ولذلك كانت جميع الأفكار الإصلاحية التي تنبني على التفتح والحداثة والمساواة أمام القانون والعدل والحرية والديمقراطية بمثابة الثوابت في تاريخ الحركة الوطنية التونسية.

أما بالنسبة للمرحلة الثقافية للحركة الوطنية التونسية التي تلت مباشرة انتصاب الحماية الفرنسية وتمثلت في جريدة «الحاضرة» وجمعية الخلدونية وجمعية قدماء المعهد الصادقي كانت جريدة «الحاضرة» وهي جريدة عربية أسبوعية صدرت سنة 1888م تحت إشراف علي بوشوشة وبشير صفر اللذين ينتميان إلى الفوج الأول من المعهد الصادقي، ترمي على غرار الحركة الإصلاحية إلى النهوض بالشعب التونسي فكريا واجتماعيا وأدبيا وهي امتداد للحركة الإصلاحية وساهم جماعة الحاضرة بعد انقطاعها في تأسيس جمعية الخلدونية في 22 ديسمبر 1896 ترمي إلى تلقين العلوم العصرية للشباب التونسي وذلك بواسطة دروس ومحاضرات في التاريخ والجغرافيا واللغة الفرنسية والاقتصاد السياسي والفيزياء والكيمياء ....الخ ثم تأسست جمعية قدماء الصادقية في 23 ديسمبر 1905م، وكان هدفها نشر الأفكار العصرية التي تميز بها المعهد الصادقي وتغيير عقلية الشعب التونسي والالتحاق بركب التقدم والمعاصرة، وهذا النشاط مثله مثل نشاط جريدة «الحاضرة» وجمعية الخلدونية، كان أساسا إصلاحيا يندرج في نطاق التيار الإصلاحي الذي ازدهر بتونس قبيل انتصاب الحماية.

ثانيا : أسباب فشل الحركة الإصلاحية:

تعود محدودية التجربة الإصلاحية التي خاضها الوزير المصلح خير الدين باشا إلى عوامل عديدة من أبرزها سوء الحالة الاقتصادية والحالة العامة للبلاد بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي الذي لم

[1] علي محجوبي، المرجع السابق، ص 14.

يكن يساعد على تطبيق الإصلاحات[1] ، وكذا انعدام تحمس عموم الأهالي للمشروع الإصلاحي مما أضعفه وجعله مرشحا للهزيمة السياسية[2]، لذلك نجد علال الفاسي يقول: « اصطدم خير الدين أثناء تطبيق آراءه الحديثة في تونس بعقبتين كبيرتين أولهما استبداد الوزير الأكبر مصطفى خزندار وثانيتهما مشائخ الدين الذين لهم نفوذ مطلق على ذهنية الأمة مع عامل ثالث تخوف الشعب التونسي من الإصلاحات التي كانت تقتبس من الغرب باعتبارهم أن كل شيء غربي يمس بكيان الأمة ووجودها» تمثل هدف الدول الأوروبية (فرنسا وإيطاليا وبريطانيا)، في إعاقة محاولات الإصلاح في تونس وإعاقة تنامي نزعة الاستقلالية في مجالات الاقتصاد والقضاء والتجارة ونجحت هذه الدول في تكوين عناصر خائنة للبلاد التونسية متواطئة مع الدول الأوروبية والتي مثلتها شخصيات مثل محمود بن عباد، مصطفى خزندار، مصطفى ابن إسماعيل، إضافة إلى المعارضة التي تلقاها من طرف البايات الذين تعامل معهم، حيث كانوا يميلون إلى تعزيز استقلاليتهم بالنسبة للسلطة العثمانية رغم الوهن المتفشي في قدراتهم الدفاعية ومن طرف السلطة العثمانية التي لم تكن تميل إلى الدخول في صراع مع الدول الأوروبية الغربية بسبب مصير الإيالة التونسية وقد فهم خير الدين ذلك مما جعله يتبع نهجا سياسيا حذرا فأبقى على التوازن بين الدول الأوروبية السالفة الذكر والانتفاع من تناقضاتها، خاصة وأن البلاد التونسية لا تملك وسائل قوة فعلية لمجابهة هذه القوة، وفي هذا المنهج تكمن أسباب مناهضة تلك الدول لخير الدين وبالتالي حاولت إفشال سياسته وسد الأبواب أمامه ودفع الباي إلى الاعتماد على الأوساط الاجتماعية والسياسية المتحالفة أو المتواطئة مع إحدى الدول الأوروبية المعنية أو مع جميعها.[3]

ويمكننا القول بأن إستراتيجية الغرب الاستعماري نجحوا خلال القرن 19م في تفخيخ العمل الإصلاحي، ونرصد إفرازات ذلك التفخيخ مع خير الدين من قبل رجال الدين المحافظين المعاصرين له[4]

[1] عبد القادر دوحة: المرجع السابق، ص 91، 92.

[2] زهير الذوادي، المرجع السابق، ص 6.

[3] زهير الذوادي المرجع السابق ،ص، ص 138 139.

[4] المرجع نفسه ، ص 186.

لم ينجز خير الدين خلال الفترة التي قضاها على رأس الحكومة (1873م-1877م) برنامجا نابعا بشكل كلي من المفاهيم والنظريات والتحاليل التي أثبتها في مؤلفة "أقوم المسالك"، بل أنجز ما أمكن إنجازه وحاول الإصلاح في إطار ظروف وملابسات وشروط أوجدها وضع غير ملائم للمشروع الإصلاحي وفي ظل موازين قوى سلبية داخليا وخارجيا وفي مواجهة مراكز نفوذ وتأثيرات محلية وأجنبية معادلة له ولتوجهاته، أي أنه عمل في أفق الفشل المحتوم، وهو ما جعله غير قادر على تنفيذ مارسمه من أهداف وتحقيق أغراضه الإصلاحية .

إن التفكير في خصوبة الهزيمة السياسية يحيلنا إلى ثراء هذه التجربة التي خاضها خير الدين على ضوء ما جدده من منطلقات فكرية في كتابه " أقوم المسالك " وإلى ما تركه للأجيال التي لحقته من الإصلاحيين من دروس وعبر سلبية كانت أم إيجابية ناجمة عن ظروف عجزه على تحقيق برنامجه باستقالة خير الدين انتهت كل المحاولات الإصلاحية الهادفة إلى إنقاذ الإيالة من خطر السقوط تحت النفوذ الاستعماري كما أنه لم يكن في وسع خير الدين أن يصلح أوضاعا فسدت وتردت على مدة زمنية طويلة خلال فترة وجيزة لم تتجاوز أربعة سنوات قضاها في البحث عن الوسائل التي تجعل مبادرته ممكنة التحقيق في مناخ سياسي وثقافي غير ملائم نستنتج في الأخير أن الظروف التاريخية التي ترأس فيها خير الدين الحكومة لم تكن تسمح بتحقيق الأهداف الإصلاحية التي رسمها في كتابه " أقوم المسالك"[1]

ثالثا : تقييم اصلاحات خير الدين باشا

لقد شكَّل خير الدين التونسي نموذجاً حيّاً للمصلح السياسي والاجتماعي، الذي سعى لتغيير البلاد التونسية في محاولة للرقي بها، ومثالاً على أن الإصلاح لم يكن مقتصراً على بلاد المشرق العربي خصوصاً مصر إلا أن عوامل داخلية وخارجية ساهمت في إجهاض هذه التجربة الإصلاحية المبكرة في بلاد المغرب، لتجد تونس نفسها في مواجهة الضغط الاستعماري، لتدخل حقبة جديدة سمتُها الاستغلال الاستعماري.

[1] زهير الذوادي المرجع السابق ، ص 188.

تعددت أسباب فشل الإصلاحات خير الدين باشا بتونس خلال القرن 19م ومنها ما هو ذاتي ومنها ما هو خارجي ؛ ومن دواعي الفشل الفساد المالي الذي عانت منه تونس تلك الفترة (قرن 19م) أزمة خانقة واجهتها بسبب فساد السلطة وتراخي الباي عن مواجهتها ، فقد كان في السلطة رجلان فاسدان هما مصطفى خزندار و مساعده ممود بن عياد مدعومان من طرف باي تونس سلبا ونهبا وأغرقا البلاد والعباد في أزمة تراكم الديون وصلت البلاد لحافة الإفلاس ولم تعد قادرة على أداء رواتب الموظفين والجنود هذا ما أدى لتدخل الدول الأوروبية لتشكيل الكوميسون المالي 1869م لتحصيل قروضهم وهي لجنة مكونة من ثلاثة دول فرنسا إنجلترا – إيطاليا يرأسها خير الدين مهمتها تحديد الديون وطريقة إستيفائها وللخروج من الأزمة عزل خير الدين الوزير مصطفى خزندار وتمت محاكمته وتغريمه[1]

وكذلك عجز خير الدين عن الوقوف أمام الإديولوجية المغلقة التي كانت ترفض الآخر فقد ساعدت هذه النظرة على معارضة الإصلاح بإعتباره مشروعا وضعيا ومعاديا ، فالغرب في مخيلة العربي هو العدو والنصراني والإقتداء به يعد بدعة وكفرا ، وترجع محدودية خير الدين أيضا إلى عوامل أهمها سوء الحالة الإقتصادية والحالة العامة للبلاد إضافة إلى طبيعة النظام الذي لم يكن يساعد على تطبيق الإصلاح وكذا إنعدام تحمس الأهالي للمشروع الإصلاحي مما أضعفه وجعله مرشحا للهزيمة السياسية كما ساهم فشل المحاولات السياسية الإصلاحية في تونس في تزايد التغلغل الأجنبي لينتهي الأمر بدخولها مرحلة جديدة بالآخر الأوروبي هي مرحلة الإستعمار إذ تم فرض الحماية على تونس ليتم الكشف عن الوجه الجديد ميزته استغلال البلاد والعباد.

و لذلك نجد علال الفاسي يقول :" **إصطدام خير الدين أثناء تطبيق آرائه الحديثة في تونس بعقبتين كبيرتين أولهما إستبداد الوزير مصطفى خزندار وثانيهما مشايخ الدين الذين لهم نفوذ**

[1] إبراهيم شبوح ، تر جديدة لخير الدين للأمير محمد القروي 1842/1941 ، مجلة الحياة الثقافية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، تونس 1991، ص 61-62.

مطلق على ذهنية الأمة مع عامل ثالث تخوف الشعب من الإصلاحات التي كانت تقتبس من الغرب باعتبارهم كل شيئ غربي يمس بكيان الأمة ووجودها"[1].

و يمكن القول بأن إستراتيجية الغرب الإستعماري قد نجحت خلال القرن 19م في تفخيخ العمل الإصلاحي، وترصد إفرازات ذلك التفخيخ مع خير الدين من قبل رجال الدين المحافظين المعاصرين له ؛ كما لم ينجز خير الدين خلال الفترة التي قضاها على رأس الحكومة (1877م-1873م) برنامجا نابعا بشكل كلي من المفاهيم والنظريات والتحاليل التي أثبتها في مؤلفه "أقوم المسالك "، بل أنجز ما أمكن إنجازه وحاول الإصلاح أي العمل في أفق الفشل المحتوم وهو ما جعله غير قادر على تنفيذ ما رسمه أهداف وتحقيق أغراضه الإصلاحية .

إن التفكير في خصوبة الهزيمة السياسية يوحي إلى إثراء هذه التجربة التي خاضها خير الدين على ضوء ما جدده من منطلقات فكرية في مؤلفه " أقوم المسالك " وإلى ماتركه للأجيال التي لحقته من الإصلاحيين من دروس وعبر سلبية كانت أم إيجابية ناجمة عن ظروف عجزه على تحقيق برنامجه

و باستقالة خير الدين إنتهت كل المحاولات الإصلاحية الهادفة على إنقاذ الإيالة من خطر السقوط تحت النفوذ الإستعماري كما أنه لم يكن في وسع خير الدين أن يصلح أوضاعا فسدت وتردت على مدة طويلة خلال فترة وجيزة لم تتجاوز سنوات قضاها في البحث عن وسائل التي تجعل مبادرته ممكنة التحقيق في مناخ سياسي وثقافي غير ملائم .

نستخلص في الأخير أن الظروف التاريخية التي ترأس فيها خير الدين الحكومة لم تكن تسمح بتحقيق الأهداف الإصلاحية التي رسمها في كتابه إنعكاسات إصلاحاته على المجتمع التونسي

نجد :

سن العديد من التشريعات التي تمنح الإصلاح والتطور وتنظيم إدارة الوزارة قاوم الحكم الإستبدادي وحرس على تطبيق العدل ونشر الوعي بين الناس قام بإصلاح لباس الجيش البحري، وقام بعقد إتفاقيات مع الأجانب بهدف حفظ الأراضي التونسية والجدير بالذكر أنه وضعت صورته على ورقة

[1] زهير الزوادي ، مرجع السابق ، ص 6.

نقدية من فئة العشرين دينار، كما أصدر البريد التونسي عدة طوابع موشحة بصورته ، وحولته إلى عمل وطني في أفق حداثي[1].

[1] زهير الزوادي، المرجع السابق ص 163.

الخاتمة

وكخاتمة لهذا البحث وصلنا لمجموعه من النتائج يمكن ان نجمعها اعتمادا على ما تم تناوله في هذه الدراسة واستنادا على الخطة المدرجة توصلنا لعدة إستنتاجات، و تطلبت دراستنا التوقف على أهم المحطات التاريخية الآتية:

لقد شكل خير الدين التونسي نموذجا حيا للمصلح السياسي فالمنهج المتبع لهذه الشخصية التحديثية لابد له من التسليم بأنه أبو النهضة ورمز الإصلاح في تونس خلال القرن 19م ،حافل بالتغيرات الداخلية والخارجية المهددة باستقلالها . وبروز نهضة فكرية سياسية أوروبية والثورة الصناعية أضحت المنطقة محل تنامي الأطماع لبسط النفوذ والهيمنة في تلك الفترة تمكن من تغيير الأوضاع خاصة السياسية لأفضل حال تميز خير الدين بحبه لوطنه المتبنى له والدفاع عن مصالحه وبطاقة فكرية ووطنية إصلاحية جعلته ذو تجربة فذة مكنته من أن يتصدر الساحة السياسية في تونس العثمانية ويترأس المصلحين العرب والمسلمين في فترة تاريخية كانت تموج تقلبات خطيرة فاحتل ارثا ومكانة هامة في الصرح الوطني كما عرف فكره رواجا منذ بدايته بفضل حنكته وذكائه تولى ريادة المناصب السامية في البلاد التونسية من خلال منطلق الإصلاح من الداخل فاعتلى قمة الهرم التونسي في نصف القرن 19م.

-يعد مؤلفه الشهير أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك " من أهم ما ألفه في فترة إصلاحه الذي نال رواجا بين المثقفين العرب وأهمية لدى المشارقة ، كما يعتبر من الكتب المحللة لأوضاع العالم الإسلامي في القرن 19م سعى خير الدين باشا الاستخباراتي من خلال مؤلفه لأخذ ما ينفع الأمة الإسلامية تحذيرا لهم من صفعة الدول الإستعمارية الأوروبية والطامعة في تونس و التصدي للمعارضة الداخلية للإصلاح وما صاحبها من إنحطاط.

-إهتم بدراسة عوامل التطور الأوروبي وأسباب تخلف الدول الإسلامية بعد تطلعه في

الفكر والعلوم داعيا لضرورة الإرتباط بالإمبراطورية العثمانية لرد أطماع الإستعمار حيث لا

تزال النخب التونسية على إختلاف مشاربها مجمعة على إعتباره الوتد المتين للجهد الإصلاحي.

- دعا لضرورة الإقتباس من أوروبا في التنظيمات السياسية التي نجحت لديهم وحققت رقيا

حضاريا ومكانة سياسية مرموقة ، من خلال البعثات التي قام بها للدول الأوروبية وحلل نقاط قوتها وضعفها ، عوامل تقدمها وتأخرها التي بلورت حسه الإصلاحي كما أنه لم يدعو للتقليد الأعمى للغرب رافضا المطلب الأوروبي الرامي لهدم الذاتية العربية الإسلامية نابذا الحكم المطلق في المجالس السياسية . إرتكز برنامج خير الدين الإصلاحي على ثلاثة محاور ، الحرية أساس العمران الإيمان بعدم التعارض بين الإسلام و الحياة العصرية والتسليم بحتمية التطور. . حاول تجسيد نظام الوزارة الأوروبي على البلاد التونسية عندما كان وزيرا مباشرا 1873م كون الحكم مقيد بالقانون يعود بالفائدة على الرعية والدولة، وناهض الحكم الإستبدادي بها القائم على حكم فردي سواء في تونس أو في الأستانة من خلال سعيه للحد من سلطات الباي و السلطان عبد الحميد وإنشاء مجلس شورى منتخب في تونس يتمتع بإصلاحات واسعة.

- خطاب خير الدين الإصلاحي إرتكز على نقطتين الأولى تجلت في تحديث مؤسسات الدولة وإقاماتها بإصلاحها من الداخل ليس من الخارج ، والنقطة الثانية مواجهة الغزو الغربي الهادف لنهب ثروات المسلمين وطمس شخصيتهم إستطاع خير الدين التونسي التوفيق في خطابه الإصلاحي بين المصدر اللأول الإسلام ، والمصدر الثاني الغرب وبالتالي لم يشعر القارئ أو الباحث بأنه قد مسته عقدة النقض أو التبعية للغرب وإنما كان منطلقه من نظرة إنسانية حاملة لمعاني الصدق في حب خير الدين
- حيكت ضد خير الدين باشا بسبب افكاره ومواقفه عدة دسائس ومؤامرات تجلت في إستراتيجية السياسية الغربية والطامعة في بلاده نجحت في تفخيخ عمله الإصلاحي وتصدي من مشايخ الدين ذوي النفوذ المطلق على هذه الأمة ، و طبيعة النظام السياسي المطلق أجهض حركته الإصلاحية السياسية ليستقيل من الحكم .

الملاحق

الملحق 01 : خير الدين باشا.

محمد بن الخوجة ، المرجع السابق ، ص .34

الملحق 02 : الوزير مصطفى خزندار

خير الدين التونسي، المرجع السابق، ص. 20

الملحق 03 : المدرسة الصادقية

محمد بن الخوجة ، المرجع السابق ، ص 318

الملحق 04 : قبر خير الدين تونسي

محمد بن الخوجة ، المرجع السابق ، ص .390

البيبليوغرافيا

أولا المصادر:

1 – التونسي خير الدين، أقوام المسالك في معرفة أحوال المماليك، منصف شوقي، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس.

2- بيرم محمد الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأنصار والاقطار، ج1، تحقيق : مأمون بن محي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1997م.

المراجع باللغة العربية :

1- أبو حمدان سمير ، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993م

2- أحمد أمين، ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، لبنان1948

3- بن بلعيت الشيباني ، النظام القضائي في البلاد التونسية (1857-1921)، مكتبة علاء الدين تونس 2000

4- حلاق وائل ، إصلاح الحداثة : الأخلاق والانسان الجديد في فلسفة طه عبد الرحمان، ترجمة: عمرو عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2020،

5- الزركلي خير الدبن الأعلام – قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربون والمستشرقون–، ج 2، ط 1، دار العلم ، بيروت، 2002 .

6- الزوادي زهير ، الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية، ط1 ، دار الطليعة للنشر، تونس 2005 م

7- السنوسي محمد العريب ، مذكرات خير الدين باشا، المجتمع التونسي للعلوم والآداب المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، دار بيت الحكمة، تونس، 2012

8- شارناي جون بول ، روح الشريعة الإسلامية، ترجمة: محمد الحاج ،سالم ، مركز نهوض للدراسات والنشر، بيروت، 2019 .

9- شاكر محمود ، التاريخ الإسلامي -التاريخ المعاصر بلاد المغرب-، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996 ،

10- الشريف محمد الهادي ، تاريخ تونس- من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال-، تع، محمد شاوش، محمد عجينة، ط3 ، دار سراس للنشر، تونس، 1993 .

11- عبد السلام أحمد ،المؤرخون التونسيون في القرن 17 و 18 و 19 ، عبد الرزاق الحليوي، بيت الحكمة، تونس، 1999 .

12- الفاضل محمد ابن عاشور الحركة الأدبية والفكرية في تونس في القرنين -13-14هـ (199-20م)، ط1، المجمع التونسي لعلوم والآدب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2009.

13- مجموعة من الباحثين المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق، الهادي التيمومي، وزارة الثقافة المجمع التونسي للعلوم و الآداب وللفنون، بيت الحكمة، قرطاج.

14- المحجوبي علي ، النهضة الحديثة في القرن 19 ،لمذا فشلت مبصر وتونس، وجنحت باليابان ، دار سراس، تونس، 1999

15- قمعون الصحراوين حركة الإصلاح والتحدث في تونس، برقة للنشر والتوزيع، تونس2012.

ثانيا : مراجع باللغة الفرنسية

1- Demeerseman: «Indépendance de la Tunisie et politique extérieur de Khéreddine IBLA,N° 83,3 TRI 1958, P. 230

-2 Demeerseman : op.cit,P 231. (26) Mohamed Salah Mzali, John Pignon: Khéredine homme d'Etat, Documents historique Annotés. Maison tunisienne de L'édition, Tunis, 1971, T.1 p. 218.

ثالثا : مجلات

1- شبوح إبراهيم ، ترجمة جديدة لخير الدين للأمير محمد القروي 1842/1941 ، مجلة الحياة الثقافية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، تونس

2- علوي جمعة فرحات الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم مجلة الأستاذ، ، (1914- السياسة الفرنسية حيال تونس 1881

رابعا : مذكرات دكتوراه

1-علي الهمامي، التحولات العقارية وانعكاساتها الاجتماعية في سهول مجردة من (1875 إلى (1939)، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، 1999-2000 ، 138

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر واهداء	
مقدمة	أ– هـ
الفصل التمهيدي : أوضاع تونس بداية القرن 19م	
المبحث الأول : الاوضاع السياسية والاقتصادية	13–7
أولا : الأوضاع السياسية في تونس	10–7
ثانيا : الأوضاع الاقتصادية	13–10
المبحث الثاني : الأوضاع الاجتماعية والثقافية	16–13
أولا : الأوضاع الاجتماعية	15–14
ثانيا : الأوضاع الثقافية	16–15
الفصل الأول : خير الدين التونسي مولده ونشأته	
المبحث الأول: المولد والنشأة	23–19
أولا: لمحة عن خير الدين التونسي	20
ثانيا: نشأة خير الدين التونسي	22–21
ثالثا: مميزاته	23
رابعا: وفاته	23
المبحث الثاني : تدرجه في المناصب	25–24
المبحث الثالث : عصر خير الدين التونسي	26–25
المبحث الرابع : مكانته بالنسبة للحكام	31–26
الفصل الثاني:الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية في تونس في عهد خير الدين	
المبحث الأول : الأوضاع السياسية والاجتماعية في عهد خير الدين باشا	49–34
أولا : الأوضاع السياسية والإدارية لخير الدين	44–34

ثانيا : الأوضاع الاجتماعية	**49-44**
المبحث الثاني : الأوضاع الاقتصادية والثقافية في عهد خير الدين باشا	**56-49**
أولا : الأوضاع الاقتصادية	**54-49**
ثانيا : الأوضاع الثقافية	**56-54**
الفصل الثالث: إصلاحات خير الدين باشا	
المبحث الأول: مفهوم الإصلاح وخصائصه	**60-59**
أولا : مفهوم الاصلاح	**59**
ثانيا : خصائص الحركة الإصلاحية في تونس	**60**
المبحث الثاني: الاصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية	**66-61**
أولا: الإصلاحات السياسية	**64-61**
ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية	**65-64**
ثالثا: الإصلاحات المالية	**65**
المبحث الثالث: إصلاحات خير الدين بين النجاح والفشل	**73-67**
أولا: أثر نجاح الحركة الاصلاحية	**69-67**
ثانيا: أسباب فشل الحركة الاصلاحية	**70-69**
ثالثا: تقييم إصلاحات خير الدين باشا	**73-71**
الخاتمة	**76-75**
الملاحق	**81-78**
قائمة المصادر والمراجع	**85-83**
فهرس المحتويات	**88-87**
الملخص	

ملخص

الملخص:

تناولت دراستنا لشخصية خير الدين التونسي، والذي يعتبر من الشخصيات البارزة في القرن 19م، سواء للدولة العثمانية بصفة عامة أو تونس بصفة خاصة، الذي يمثل احد رواد النهضة الفكرية في العالم العربي الإسلامي، ورمز من رموز الحركة الإصلاحية في تونس، ونظرا للمكانة التي اكتسبها خير الدين لدى المثقفين من المشارقة، الذين تأثروا بكتابه وقرروا ترجمته و ذكره في مؤلفاتهم، كأحمد أمين والزركلي، وهذا ما جعله يتربع على مسرح الأحداث في الفترة الحديثة، محاولا إصلاح الأوضاع التي كانت تعيشها تونس آنذاك، إلى انه لم يتمكن من تطبيق ما رسمه من أهداف نتيجة من ظروف وأزمات داخلية وخارجية عرقلت مسار الصالح.

Abstract:

Our study dealt with the personality of Khair al-Din al-Tunisi, who is considered one of the prominent personalities
In the 19th century AD, whether for the Ottoman Empire in general or Tunisia in particular, which represents
One of the pioneers of the intellectual renaissance in the Arab Islamic world, and a symbol of the reform movement
In Tunisia, where he sought to implement his reform ideas, which were inspired by his book “I Rise
Tract", which we can put among the books that contributed significantly to the awakening of
The feeling of renewal within Arab societies, and given the position Khair El-Din has gained among
Intellectuals from Al-Masharqa, who were influenced by his book and decided to translate it and mention it in their books, such as Ahmed Amin
And Al-Zarkali, and this is what made him sit on the scene of events in the modern period, trying to fix the situation
which Tunisia was experiencing at the time, until he was unable to implement the goals he had drawn as a result
From internal and external circumstances and crises that hindered the path of righteousness.